UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

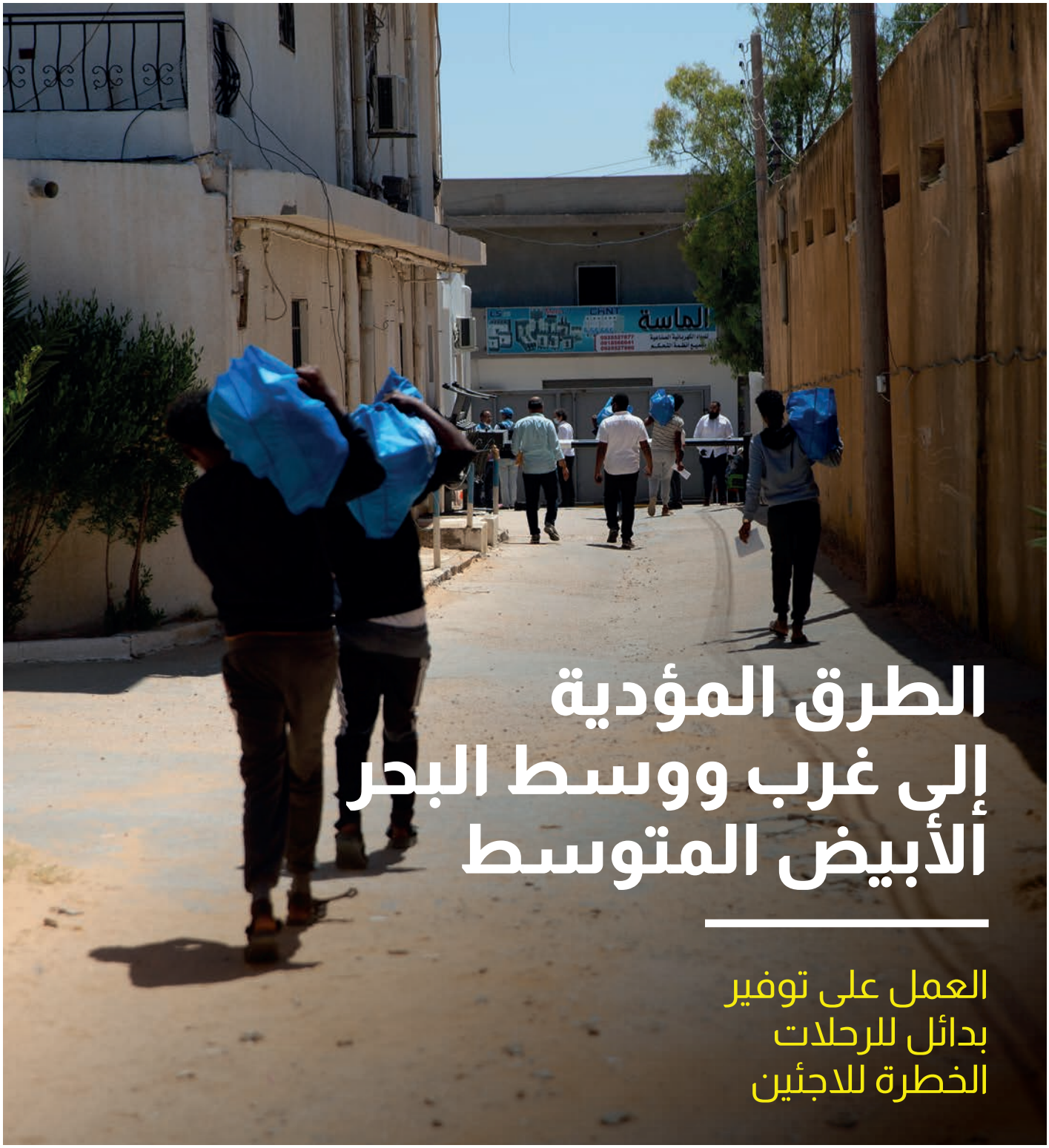

الطرق المؤدية إلى غرب ووسط البحر الأبيض المتوسط

العمل على توفير بدائل للرحلات الخطرة للاجئين

إستراتيجية ونداء المفوضية الخاصان
بالتخفيف من المخاطر – نسخة محدثة

يناير 2021

المحتويات

الأرقام الرئيسية

المقدمة

22

آخر المستجدات
2019 - 2020

30

تحديات التنفيذ
2019 - 2020

38

التوقعات
لعام 2021

الاحتياجات المالية لعام 2021 للأنشطة التي تم تسليط الضوء عليها

المكونات الإقليمية الفرعية

55

منطقة غرب
ووسط إفريقيا

60

منطقة الشرق
والقرن الإفريقي

66

منطقة شمال
إفريقيا

4

6

44

أولويات
عام 2021

50

المجالات التكميلية
لجهود المناصرة ذات الأولوية

52

54

72

منطقة جنوب
أوروبا

78

مكتب المبعوث
الخاص

34,154 شخص
وصلوا عن طريق البحر إلى إيطاليا
في عام 2020،

أي ما يقارب من 3 مرات أكثر
من عام 2019.

808 عمليات إجلاء إنسانية مباشرة من ليبيا إلى إيطاليا منذ نوفمبر 2017.

1,567 لاجىء أعيد توطينهم من ليبيا منذ نوفمبر 2017.

58% زيادة الرحلات البحرية المغادرة من ليبيا في عام 2020 مقارنة بعام 2019.

1,825 أشخاص
يُعتقد أنهم لقو حتفهم على طول الطرق البرية من شرق وغرب إفريقيا إلى ليبيا ومصر في عام 2020.

إستنادًا إلى بيانات مسح آلية مراقبة الهجرة المختلطة في 2018 و2019

انظر المفوضية و ومركز الهجرة المختلط، لا أحد يهتم إن عشت أو مت، يوليو 2020.

3,961 وافدًا جديدً من أرتريا إلى السودان بما في ذلك 311 طفل غير مصحوب بذويه ومنفصل عنهم.

55,000 لاجىء من إثيوبيا فروا إلى السودان في نوفمبر وديسمبر 2020 بسبب الإشتباكات في منطقة تيغراي

ليبيا
مصر
تشاد
السودان
إرتيريا
إثيوبيا
جنوب السودان
جمهورية إفريقيا الوسطى
الصومال

إن الحدود والأسماء الظّاهرة على هذه الخريطة لا تشير إلى أنّ الأمم المتّحدة توافق أو تقبل أو تعترف بها رسميًّا

الأرقام/ البيانات الرئيسية

يُعتقد أن **1,064** شخصاً على الأقل ماتوا أو فقدوا أثناء محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط من شمال إفريقيا في عام 2020.

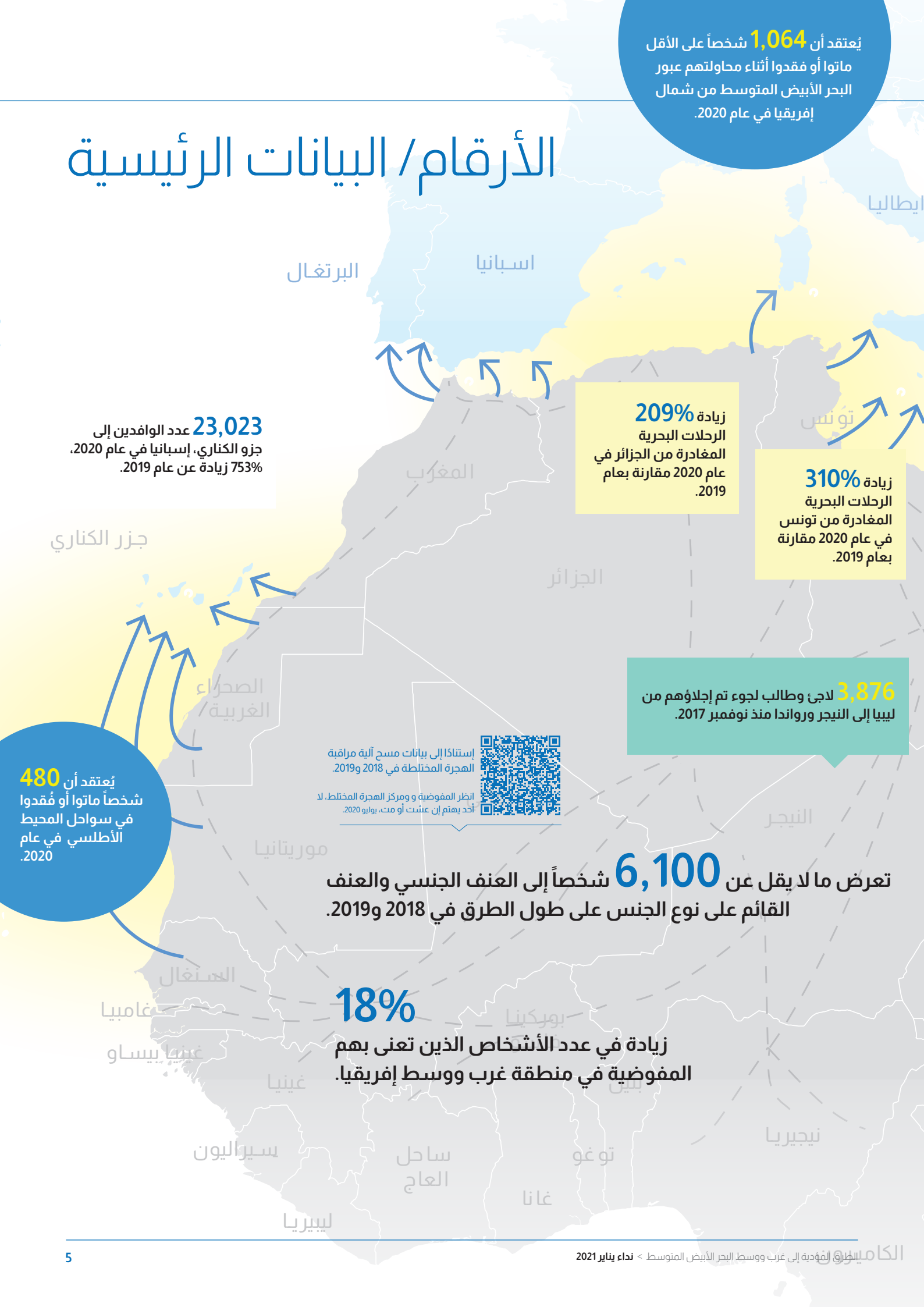

23,023 عدد الوافدين إلى جزو الكناري، إسبانيا في عام 2020، 753% زيادة عن عام 2019.

زيادة **209%** الرحلات البحرية المغادرة من الجزائر في عام 2020 مقارنة بعام 2019.

زيادة **310%** الرحلات البحرية المغادرة من تونس في عام 2020 مقارنة بعام 2019.

3,876 لاجئ وطالب لجوء تم إجلاؤهم من ليبيا إلى النيجر ورواندا منذ نوفمبر 2017.

إستنادًا إلى بيانات مسح آلية مراقبة الهجرة المختلطة في 2018 و2019.

انظر المفوضية و ومركز الهجرة المختلط، لا أحد يهتم إن عشت أو مت، يوليو 2020.

يُعتقد أن **480** شخصاً ماتوا أو فُقدوا في سواحل المحيط الأطلسي في عام 2020.

تعرض ما لا يقل عن **6,100** شخصاً إلى العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس على طول الطرق في 2018 و2019.

18%

زيادة في عدد الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في منطقة غرب ووسط إفريقيا.

مقدمة

تستمر التحركات المختلطة والخطيرة وغير النظامية للاجئين والمهاجرين عبر الصحراء الكبرى باتجاه وعبر دول شمال إفريقيا وكذلك عبر الطرق البحرية إلى إيطاليا ومالطا وإسبانيا في إلحاق خسائر فادحة في الأرواح.

في عام 2020، تم الإبلاغ عن وفاة أو فقدان حوالي 1,550[1] لاجئًا ومهاجرًا في تحركات غير نظامية في البحر من غرب وشمال إفريقيا إلى إيطاليا ومالطا وإسبانيا.

في حين أن حوالي 524 من هذه الخسائر وقعت عند محاولة عبور البحر من ليبيا، في كثير من الأحيان على متن قوارب مطاطية مزدحمة تنقلب أو يفرغ منها الهواء في بعض الأحيان، فقد غرق 201 شخصًا، معظمهم من غرب إفريقيا، خلال محاولتهم عبور البحر من تونس.

ومع ازدياد عدد الأشخاص الذين يحاولون العبور إلى جزر الكناري من غرب وشمال إفريقيا، ازداد أيضًا عدد الوفيات والأشخاص المفقودين حيث تم الإبلاغ عن 480 شخصًا على الأقل في عام 2020. بالإضافة إلى ذلك، لقي كثيرون آخرون حتفهم على طول الطرق البرية عبر الصحراء، في مراكز الاحتجاز أو خلال وقوعهم أسرى لدى المهربين أو المتجرين بالأشخاص. وأشار تقرير مشترك صادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومركز الهجرة المختلطة في وقت سابق من هذا العام إلى أن حوالي 1،750 شخصًا ربما لقوا حتفهم على طول الطرق البرية المؤدية إلى ليبيا ومصر وعبرها بين عامي 2018 و 2019، بمتوسط 72 حالة وفاة* شهريًا على الأقل. كما تم تسجيل ما لا يقل عن 85 حالة وفاة أخرى على طول الطرق البرية في عام 2020،* بما في ذلك 30 شخصًا قتلوا على أيدي المُتجِرين في مزدة، ليبيا، في مايو*. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن هناك المزيد من الوفيات الغير المسجلة.

استنادًا إلى تقارير وسائل الإعلام والحوادث المسجلة في قاعدة بيانات المهاجرين المفقودين التابعة للمنظمة الدولية للهجرة وتقارير إضافية مفتوحة المصدر

المفوضية ومركز الهجرة المختلط، في هذه الرحلة، لا أحد يهتم إن عشت أو مت، يوليو 2020

مقتل 30 مهاجرا في إطلاق نار على مستودع تهريب في ليبيا، 28 مايو 2020

تعد عمليات القتل خارج نطاق القانون، الترك للموت في الصحراء، والتعذيب بما في ذلك ا من أجل الحصول على الفدية، والاستغلال والعنف القائم على نوع الجنس، وعمالة الأطفال، والزواج القسري وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من بين العديد من المخاطر التي يواجهها الأشخاص أثناء سفرهم من غرب إفريقيا أو شرق إفريقيا والقرن الإفريقي إلى شمال إفريقيا وعبرها.*

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تنفيذ القرار 2491 (2019)، 2 سبتمبر 2020

1. يتم تجميع أعداد الذين ماتوا أو فُقدوا في البحر من مجموعة متنوعة من المصادر، والتي يمكن أن تختلف جودتها وموثوقيتها. في حين تم بذل كل الجهود لضمان التحقق من جميع المعلومات الإحصائية، فإن الأرقام المتعلقة بالموتى والمفقودين في البحر تظل تقديرية. يتم التثبت من المعلومات والمصادر على أساس مستمر. لذلك قد تحدث تعديلات في الأرقام، بما في ذلك بأثر رجعي.

سلط التقرير المشترك الذي أصدرته مفوضية اللاجئين ومركز الهجرة المختلطة* الضوء على هذه المخاطر المتعددة، و كشف بعض المواقع الرئيسية التي تكون أكثر خطورة، وأشار إلى أن اللاجئين والمهاجرين يواجهون إمكانية التعرض للعنف من جهات متعددة على طول الطريق.

مقتل 30 مهاجرا في إطلاق نار على مستودع تهريب في ليبيا، 28 مايو 2020

على سبيل المثال، وفقًا لبيانات المسح الواردة في التقرير، فإن المرتكبين الرئيسيين للعنف القائم على نوع الجنس ضد طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين هم المتجرين بالاشخاص والمهربين، في حين أن سلطات إنفاذ القانون أو قوات الأمن أو الشرطة أو الجيش و حرس الحدود أو مسؤولي الهجرة مسؤولون بشكل أساسي عن حوادث العنف الجسدي، لا سيما في غرب إفريقيا. العصابات الإجرامية التي تعمل غالبًا بحماية الجماعات المسلحة، مسؤولة أيضًا عن بعض هذه الانتهاكات.

> "من الصومال، كنت مع أشخاص آخرين يغادرون. لقد سافرت من الصومال إلى إثيوبيا في سيارة، ثم توقفت في أديس أبابا. قضيت خمسة أيام هناك، ومن هناك وجدت مهربين وسافرت إلى السودان. لعبور الحدود، لم يكن عليّ أن أعطي الكثير من المال. بعد وصولي إلى السودان، ذهبنا على الفور إلى الخرطوم. قضينا هناك أيضًا بضعة أيام، ثم وجدنا مهربين ينقلونا من السودان إلى ليبيا عبر الصحراء. قالوا لنا إنه ليس علينا دفع أي نقود [قبل المغادرة]. قضيت ستة أيام فقط في الصحراء، يقضي بعض الناس وقتًا أطول بكثير يقارب الشهر في الصحراء. كنت محظوظًا. عندما تعبر الطريق تجد جثث الاشخاص الذين قتلوا والأشخاص الذين ماتوا من شدة العطش. أحيانًا تضطر لأن تقضي 24 ساعة بدون ماء. كل هذه الأشياء تحدث. أسوأ الأشياء كان رؤية جثث الموتى من الجفاف ونقص المياه على جانب الطريق. لقد شاهدت هذا. فعلى الرغم من وجود الماء لدى السائقين الليبيين، إذا طلبت منهم إعطائك بعض الماء، فربما يطلقون النار عليك لأن لديهم بنادق. لذلك لا يمكنكأن تطلب."

فتى صومالي غير مصحوب بذويه وصل إلى مالطا

© UNHCR / V. E. BRUTTOMESSO

آخر المستجدات في عام 2020

قد تكون الإجراءات التي اتخذتها عدة دول لمنع انتشار فيروس كوفيد١٩ -، مثل إغلاق الحدود*، والانخفاض العالمي في التحويلات المالية من جاليات المهجر بسبب تأثير الوباء، قد أوقفت مؤقتًا أو أخرت بعض التحركات. ومع ذلك، سارع العديد من المهربين إلى التكيف مع الوضع واستخدام طرق بديلة لتجاوز الضوابط الرسمية باستخدام طرق مختلفة ونماذج أعمال إجرامية ملائمة لهم.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، منصة فيروس كوفيد 19-: تدابير مؤقتة وتأثيرها على الحماية، بدون تاريخ.

خلال عام 2020، استمر الأشخاص في الشروع في هذه الرحلات الخطرة من بلدانهم الأصلية لأسباب عديدة ومختلفة. غالبًا ما تكون التحركات الأولية من البلدان الأصلية بسبب آفاق الحياة المحدودة للغاية، وبالتالي فإنهم يهاجرون بحثًا عن فرص اقتصادية أو اجتماعية أو تعليمية أفضل في أماكن أخرى. ومن بين هؤلاء العديد ممن تم إغواؤهم بعروض مغرية من المهربين حول الفرص المتاحة في أوروبا أو أولئك الذين تلقوا معلومات خاطئة من قبل المهربين حول سهولة الرحلة. في بعض الأحيان، تشجع جاليات المهجر في الخارج الأشخاص على الشروع في هذه الرحلات من خلال إخفاء المخاطر التي تنطوي عليها وتمويل التكاليف. ويمثل الافتقار إلى الوصول الفعال والشامل إلى إجراءات لم شمل الأسرة أو إلى مسارات الهجرة القانونية الأخرى من بلدان الأصل دافعًا لبعض هذه التحركات. يضطر أشخاص آخرون إلى الفرار من الاضطهاد والصراع والعنف في بلدانهم للبحث عن ملاذ آمن في البلدان التي ترحب بهم وتمنحهم حق اللجوء وتحميهم.

ومع ذلك، قد يغادر بعض الأشخاص بلدانهم الأصلية بسبب مزيج من الأسباب، منها الاضطهاد وانعدام الأمن والعوامل الاقتصادية، مما يجعل من الصعب على الدول ذات أنظمة وقدرات إدارة اللجوء والهجرة الضعيفة تحديد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية ومعالجة طلبات الدخول أو الإقامة أو العودة المحتملة للمهاجرين.

تشرح مساعدة مسؤول الحماية في المفوضية، تاتيانا سعادة، نظام المساعدة النقدية الطارئة للاجئ سوري في مركز مجتمعي في نواكشوط كجزء من تقديم المساعدة المالية للاجئين في المناطق الحضرية خلال فترة الاغلاق بسبب فيروس كوفيد 19-

الخريطة 1 • البلدان المشمولة بالنداء وعدد الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في هذه البلدان

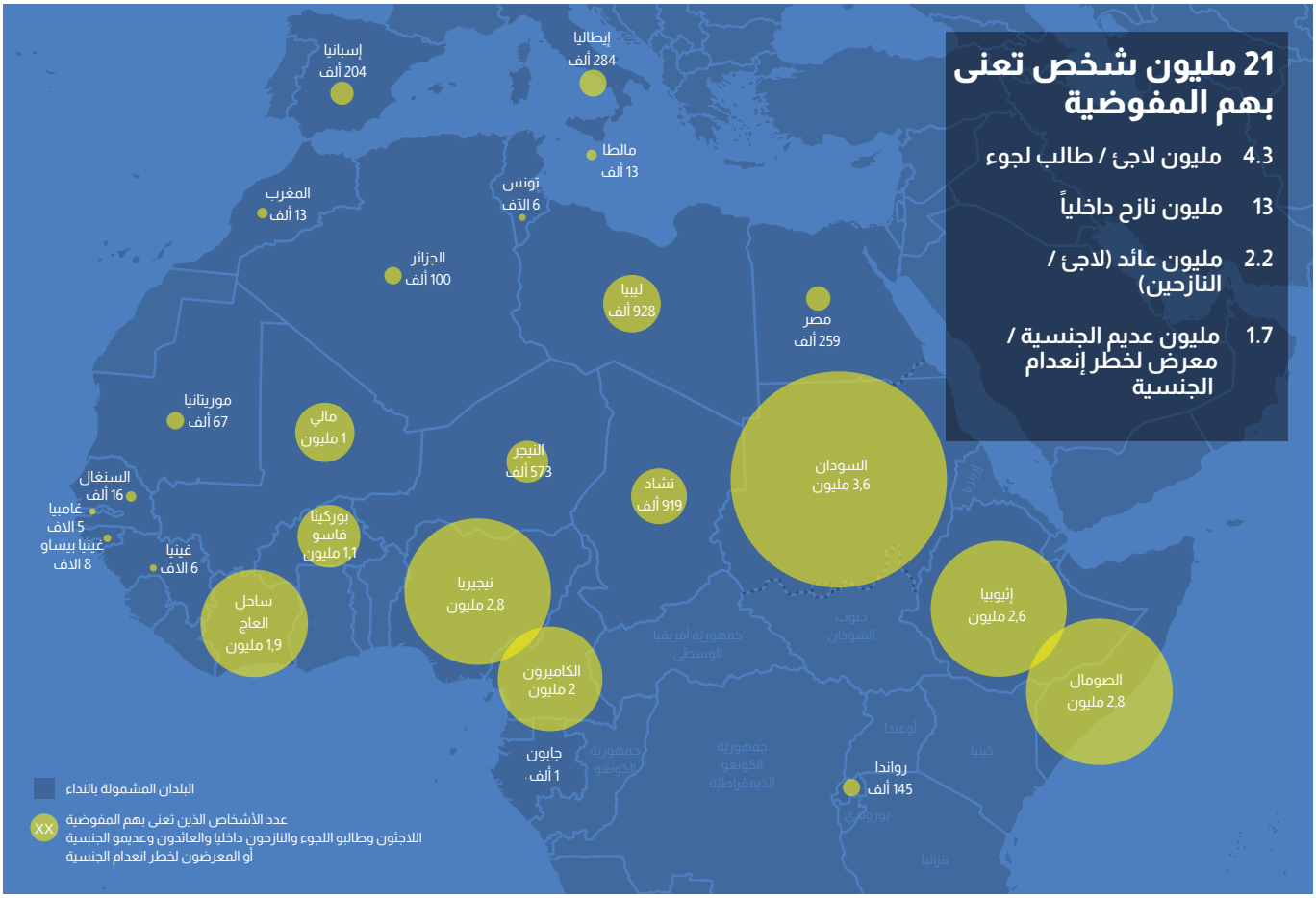

إنّ الحدود والأسماء الظّاهرة على هذه الخريطة لا تشير إلى أنّ الأمم المتّحدة توافق أو تقبل أو تعترف بها رسميًّا

بغض النظر عن الأسباب التي تجعل الأشخاص يقومون بهذه الرحلات، فإنهم يواجهون جميعًا مخاطر مماثلة لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان على طول الطرق. من جانبها، تسعى المفوضية للتخفيف من هذه المخاطر من خلال تعزيز التعاون مع دول اللجوء والعبور والمقصد من أجل توفير حماية وحلول أفضل لطالبي اللجوء واللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية* من خلال هذه الاستراتيجية. وبالمثل، تواصل المفوضية العمل مع بلدان الأصل لتهيئة الظروف الملائمة للعودة الكريمة والمستدامة للاجئين والنازحين داخليًا والعمل مع المجتمعات المحلية، لمحاولة معالجة بعض دوافع المغادرة بما في ذلك تلك التي لا تتعلق باحتياجات الحماية الدولية. في نفس الوقت، وحيثما كان ذلك ممكنًا ومناسبًا، ستعمل المفوضية مع بلدان الأصل على العودة الطوعية وإعادة دمج اللاجئين مع الاستثمار أيضًا في التواصل مع المجتمعات المحلية في مبادرات مثل «رواية القصة الحقيقية» من أجل منع تهريب الأشخاص والاتجار بهم.

الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية هم أولئك الذين تهتم المفوضية بحاجتهم إلى الحماية والمساعدة. ويشمل ذلك اللاجئين وطالبي اللجوء واللاجئون والنازحين داخليا والعائدين

كان للآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد19- مخاطر شديدة على سلامة الشعوب وقدرتها على الصمود في كل من بلدان الأصل و البلدان الواقعة على طول الطرق التي تستضيف اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين. وبسبب استمرار انعدام الأمن والنزاع، لا سيما في منطقة الساحل وأيضًا في مناطق أخرى من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يستمر النزوح الجماعي القسري للسكان بلا هوادة* وفقد عدد لا يحصى من الأفراد والمجتمعات منازلهم وسبل عيشهم، وبدأ الأشخاص الأكثر ضعفًا في بيع ممتلكاتهم من أجل البقاء.

يبدو أن اللاجئين والأشخاص النازحين داخليًا في المخيمات أقل تأثرًا من أولئك الذين يعيشون في المناطق الحضرية والتي تعطلت فيها الجهود الهادفة لبناء القدرة على التحمل بدرجة كبيرة.

كما سلط تقرير يحلل التدابير التي اتخذتها الدول للسيطرة على الوباء، الضوء على حقيقة أن اللاجئين وطالبي اللجوء لا يتم إدراجهم دائمًا في جهود الاستجابات الوطنية من حيث الوصول إلى الخدمات الطبية والوثائق وتوزيع الأغذية / المساعدة العامة وشبكات الأمان الاجتماعي*.

في عام 2020، استمرت التحركات الثانوية الكبيرة لطالبي اللجوء واللاجئين من البلدان التي فروا إليها في البداية في سياق كان فيه التأثير الاجتماعي والاقتصادي ل كوفيد19- كبيرًا. على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن فقدان سبل العيش أو الدخل للاجئين في شمال إفريقيا تفاوت من 90% من اللاجئين في المغرب* إلى 60% من اللاجئين والمهاجرين في تونس*. حوالي 60% من جميع اللاجئين الذين شملهم الاستطلاع لم يتمكنوا حتى من تلبية نصف احتياجاتهم الأساسية. اضطر الكثير منهم إلى بيعممتلكاتهم لشراء الطعام (40%)، و اللجوء الى القروض (26%)، و عدم القدرة على دفع الإيجار (22%)، والانتقال إلى مأوى أقل أمانًا (11%) ، وإخراج أطفالهم من المدرسة (10%)*، واللجوء إلى التسول (8%)[1] . كما لوحظ في تقرير حديث للمفوضية حول التعليم وكوفيد19- أن احتمال عودة تسجيل الطلاب اللاجئين الذين توقفوا عن الدراسة أثناء فترة إغلاق المدارس يبقى ضئيلاً ولا سيما الطالبات اللاجئات، مما يساهم في تعميق الفجوة الموجودة بين الجنسين في الوصول إلى التعليم بين الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية.[2] ومع ذلك، لا تعطي البيانات المتاحة صورة واضحة لما سيكون تأثير ذلك من حيث التغييرات المحتملة في قرارات التنقل الخاصة بطالبي اللجوء واللاجئين. هناك نقص أيضًا في البيانات المتعلقة بالسكان النازحين داخليًا، مثل النازحين في منطقة الساحل.

المفوضية، أدت أعمال العنف في منطقة الساحل إلى نزوح أكثر من 700.000 شخص في بوركينا فاسو خلال 12 شهرًا، 21 فبراير 2020.

المفوضية، تحذر المفوضية من تزايد الاحتياجات في منطقة الساحل مع ازدياد حجم النزوح القسري، 16 أكتوبر 2020.

المفوضية، أدت أعمال العنف في نيجيريا الى فرار 23.000 لاجئ إلى النيجر في الشهر الماضي وحده، 12 مايو 2020.

المفوضية، المفوضية توسع نطاق المساعدات حيث تجاوز عدد اللاجئين الإيفواريين 8.000، 10 نوفمبر 2020.

المفوضية، أدت الاشتباكات في منطقة تيغراي بإثيوبيا الى فرارالآلاف إلى السودان، 11 نوفمبر 2020.

مركز الهجرة المختلطة، تأثير فيروس كوفيد 19- على اللاجئين والمهاجرين في تونس - التركيز على التوظيف وسبل العيش: لمحة من آلية مراقبة الهجرة المختلطة، يوليو 2020.

المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة، فيروس كوفيد 19- والتحركات السكانية المختلطة: الديناميكيات الناشئة والمخاطر والفرص، مايو 2020

المندوبية السامية للتخطيط، تحقيق حول تأثير كوفيد 19- على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للاجئين في المغرب

تضرر سبعة ملايين طفل لاجئ جراء إغلاق المدارس خلال المرحلة الأولى من جائحة فيروس كوفيد 19-

المفوضية، لا تدعوا جائحة فيروس كوفيد 19- يعطل تعليم اللاجئين، 23 سبتمبر 2020

1. كشفت دراسة استقصائية حديثة أجرتها المفوضية في تونس أن عددًا هائلًا من طالبي اللجوء واللاجئين (85%) أفادوا بأنهم ليس لديهم دخل بينما 60% معرضون لخطر الإخلاء الوشيك من منازلهم. كما أفادت الغالبية العظمى من هذه الأسر بأنها لم تعد قادرة على تحمل تكاليف الضروريات الأساسية (88%) ، بما في ذلك الطعام والدواء.

2. وفقًا لتقرير داخلي للمفوضية، هناك 7.4 مليون شخص في سن الدراسة. ولكن وصولهم إلى التعليم محدود، مع وجود 4 ملايين غير قادرين على الذهاب إلى المدرسة. حوالي 1,645,000 لاجئ من الأطفال والشباب الذين كانوا في المدرسة في 29 دولة قبل الوباء منقطعون حاليا عن الدراسة بسبب اغلاق المؤسسات الدراسية. كما لوحظ في تقرير حديث للمفوضية حول التعليم خلال -كوفيد 19 ، »توقعات ما بعد الإغلاق غير مبشرة للفتيات اللاجئات « . من خلال تحليل بيانات المفوضية حول الالتحاق بالمدارس، قدّر صندوق ملالا أن نصف الفتيات اللاجئات المسجلات في المدرسة لن يعدن عند إعادة فتح الفصول الدراسية [...] بالنسبة للبلدان التي كان فيها إجمالي التحاق الفتيات اللاجئات بالمرحلة الثانوية أقل من 10 في المائة، كل الفتيات معرضات لخطر الانقطاع النهائي عن الدراسة. هذا تنبؤ يثير القلق، وسيكون له تأثير على الأجيال القادمة «. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، تقرير معا من أجل تعليم اللاجئين، سبتمبر 2020 ، ص. 5-6 ؛ https://www.unhcr.org/5f4f9a2b4.

«غادرت بلدي مع صديق بسبب انعدام الأمن في غينيا. مررنا بمالي والجزائر ووصلنا أخيرًا إلى المغرب. كانت الرحلة صعبة جدًا. استغرق الأمر مني عامين للوصول إلى إسبانيا. اتجه صديقي إلى الجزائر مباشرة. وبما انه لم يكن لدي ما يكفي من المال ، فقد عملت في مالي ثم الجزائر لعدة أشهر. في كثير من الأحيان ، لم يدفعوا لي مقابل العمل المنجز. لقد وجدت أخيرًا صديقي في المغرب في الغابة المجاورة للناظور. في وقت مبكر من صباح أحد الأيام، غادرنا إلى إسبانيا.

كان هناك الكثير من الناس في القارب مما دفع البعض منا الى رفض عبور البحر هكذا. لكن لم يكن لدينا أي خيار آخر، إذ كان المهربون يهددوننا بسكاكين طويلة ورفضوا إعادة أموالنا. بعد ساعات على متن القارب، بدأ القارب في الغرق. كان الناس يصرخون ويصلون. كان هناك نساء وأطفال. كل شيء مَرّ بسرعة. كان الجميع في الماء. استطعت التمسك بقطعة من القارب. حاولت مساعدة صديقي لكنني لم استطع الوصول اليه فقد جرفه التيار. رأيت امرأة تغرق وفي ذراعيها طفلان. عندما أنام أراهم ...»

رجل غيني وصل إلى إسبانيا

توجد بيانات غير كافية لتحديد نطاق وحجم التحركات الثانوية للاجئين أو طالبي اللجوء أو المهاجرين من بلدانهم التي لجأوا إليها لأول مرة أو انتقلوا إليها. غالبًا ما تكون المعلومات المتاحة غير مؤكدة أو تعتمد بشكل أساسي على عمليات التحقق التي تجريها المفوضية بانتظام لتحديد ما إذا كان اللاجئون وطالبو اللجوء لا يزالون يعيشون في العنوان الذي كانوا يقيمون فيه عند التسجيل لدى المفوضية أو الشركاء الحكوميين، أو ما إذا كانوا قد انتقلوا بعد ذلك.

تظهر البيانات المتاحة من البلدان الواقعة على طول الطرق المؤدية إلى شمال إفريقيا اختلافات كبيرة في هذا الصدد. على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن معظم اللاجئين الماليين المسجلين في النيجر البالغ عددهم 59،500 شخص، ظلوا في النيجر حتى وإن عانى الكثير من النزوح والتهجير خلال عام 2020 بسبب المشاكل الأمنية في النيجر. وترى المفوضية أيضًا، استنادًا إلى مناقشات مجموعات التركيز مع اللاجئين، أن الغالبية العظمى من اللاجئين النيجيريين البالغ عددهم 157،000 شخص ما زالوا في منطقتي ديفا ومارادي في النيجر. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أنه رغم استمرارية التسجيل، لم يتم التحقق من هؤلاء اللاجئين في النيجر منذ عام 2018. فر 162 لاجئًا نيجيريًا من أصل 389 لاجئًا عادوا إلى ديارهم في عام 2020 إلى النيجر مرة أخرى مع 619 من الماليين من أصل 4،152 اختاروا العودة. يُعتقد أيضًا أن أعدادًا كبيرة من طالبي اللجوء الإريتريين الجدد في عام 2019 وأوائل عام 2020 في السودان وإثيوبيا واصلوا رحلتهم للوصول إلى مصر أو ليبيا.* تشير البيانات الخاصة بشهر أغسطس 2020 إلى أن 30% من الأشخاص الذين تم إيقافهم أثناء عبورهم الحدود الغربية لمصر للذهاب إلى ليبيا كانوا مسجلين سابقًا لدى المفوضية في القاهرة. تشير البيانات المستندة إلى فحوصات القياسات الحيوية التي أجرتها المفوضية في الفترة من يناير إلى يونيو 2020 إلى أن ما مجموعه 4،215 شخصًا معروفين للمفوضية في الشرق والقرن الإفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى غادروا مكان إقامتهم . فقد بقي معظمهم داخل المنطقة (74%) في حين أن 26% غادروا المنطقة.

البيانات ليست دقيقة لأن إثيوبيا غيرت سياسة التسجيل الخاصة بها للوافدين الإريتريين الجدد في يناير 2020. بالنسبة لشرق السودان، فإن 43% من الأطفال غير المصحوبين بذويهم مضوا قدما في عام 2019 وقد انخفضت النسبة إلى 39% بين يناير ومارس 2020. ومع ذلك، ليس كل الوافدين الجدد من الأطفال الإريتريين الغير المصحوبين بذويهم قد تم تسجيلهم لدى السلطات المختصة. فقدأكمل البعض طريقهم قبل التسجيل في مخيم شجراب.

ومع ذلك، لا يتم إجراء عمليات التحقق بشكل منهجي أو ممكن تقنيًا عندما يغادر الأشخاص المنطقة. وتُظهر البيانات الجزئية للمفوضية أن 43% من الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم غادروا مركز الاستقبال في شجراب في شرق السودان على مدار عام.

ولكن يجب التعامل مع هذه البيانات ببعض الحذر، نظرًا لأن بعض هؤلاء اللاجئين وطالبي اللجوء لم يعودوا على اتصال بالمفوضية في بلد اللجوء الأول ولكن ربما انتقلوا إلى مكان آخر داخل نفس البلد. ينتقل اللاجئون الآخرون من بلد اللجوء الأول ويتواصلون أحيانًا مع المفوضية في بلدان مختلفة. في هذه الحالة، عندما يتم تسجيلهم، يتم تسجيل بيانات القياسات الحيوية الخاصة بهم، مما يتيح أيضًا للمفوضية أن تكون على

© UNHCR / S. CHERKAOUI

يحمل اللاجئون الماليون في مخيم غودوبو إلى منازلهم حزم الكرامة الجديدة ، التي تم استلامها في نقطة التوزيع في المخيم في فبراير 2020.

علم بالتسجيل السابق في بلد آخر.

نادرًا ما تكون الدوافع وراء هذه التحركات الثانوية والخطيرة مخططًا لها مسبقًا ولا تنشأ عن المصلحة الشخصية. تشمل التحديات التي ذكرها اللاجئون في بعض بلدان اللجوء ضعف أنظمة التسجيل وتحديد وضع اللاجئ، لا سيما في المناطق النائية، والافتقار إلى الوصول القانوني إلى العمل ووسائل كسب الرزق بالإضافة إلى الوثائق القانونية والمعترف بها رسميًا التي من شأنها تسهيل الوصول إلى الخدمات العامة أو الإقامة بشكل قانوني.* بالإضافة إلى ذلك، لا تؤدي الشهادات الصادرة عن المفوضية في كثير من الأحيان إلى إصدارتصريح إقامة من دولة اللجوء ويؤثر على سبل الوصول إلى الخدمات أو إذن العمل أو الدراسة.

ازداد تراكم التسجيل في معظم البلدان التي يشملها هذا النداء بشكل كبير خلال المرحلة الأولى من الوباء مما أدى إلى فترات انتظار طويلة لطالبي اللجوء للتسجيل لدى المفوضية، وإصدار الوثائق والحضور - عند الاقتضاء - مقابلة فردية لتحديد وضع اللاجئ. مؤشرات البلدان المختارة هي تونس، بزيادة قدرها 42% للربع الثالث مع ما يقرب من 2000 شخص في انتظار التسجيل. في موريتانيا، زاد التراكم بنسبة 76% بين مارس وأكتوبر 2020 حيث ينتظر 6،200 شخص التسجيل في المناطق الحضرية.

© UNHCR / M. ALALEM

حليمة، لاجئة سودانية من دارفور، تطبخ الغداء لعائلتها في منزلها في طرابلس، ليبيا. في يونيو 2020، كانت الأسرة من بين أول من تلقوا المساعدة من خلال مشروع مشترك من قبل المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي لتقديم مساعدات غذائية طارئة لما يصل إلى 10,000 لاجئ حتى نهاية العام.

. عندما تكون الدول غير قادرة أوغير راغبة في الالتزام بواجباتها بموجب اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين، يتعين على المفوضية أن تواصل التدخل بموارد محدودة مما يؤدي إلى بعض هذه التراكمات في خدمات طالبي اللجوء واللاجئين.

تشمل العوامل الرئيسية الأخرى للتحركات الثانوية ما يلي:

- **نقص مرافق الإيواء خلال فترة عملية تحديد وضع اللاجئ.**
- **الافتقار إلى الوصول الفعال والشامل إلى إجراءات لم شمل الأسرة.**
- **الافتقار إلى الوصول إلى التعليم الثانوي أو العالي.**
- **نقص أنشطة تنمية المهارات للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة.**
- **عدم القدرة على الوصول إلى سبل العيش؛ و**

- **الافتقار إلى أنظمة رعاية الأسرة للأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم.**

قد ينتقل آخرون أيضًا بسبب النزاع أو انتهاكات حقوق الإنسان أو غيرها من الحوادث المستهدفة المتعلقة بالحماية في البلد الذي فروا إليه.

البرامج التي توفر الحماية وتحسن مستوى السلامة لها تأثير كبير ومستقر على حياة طالبي اللجوء واللاجئين سواء في مكان اقامتهم أو أثناء التنقل، ويمكن أن يؤدي غيابها وكذلك الافتقار إلى الحماية الفعالة والمساعدة إلى تشجيعهم بشكل مباشر على التفكير في الاقدام على الرحلات الخطيرة التي من شأنها أن تعرضهم لمخاطر متزايدة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. باختصار، فإن عدم وجود استجابات برنامجية لتلبية احتياجات الحماية والمساعدة والحلول طويلة الأمد لطالبي اللجوء واللاجئين في بلدان اللجوء والعبور سوف يسهم في زيادة استعداد الأشخاص لاستكشاف الخيارات في أماكن أخرى، بما في ذلك تلك التي يقدمها المهربون أو المتاجرين بالأشخاص.

ومع ذلك، فإن مثل هذه الاستجابات البرنامجية تتطلب أيضًا إرادة سياسية متزايدة لتعزيز أو تطوير قوانين ولوائح تمكينية لضمان الوضع القانوني للاجئين على أراضيهم والتي ستمكن من ممارسة الحقوق الأساسية، مثل الحق في العمل اللائق.

تؤكد البيانات التي جمعتها المنظمة الدولية للهجرة أن فيروس كوفيد 19- كان له تأثير كبير على أنماط التنقل على طول الطرق المؤدية إلى شمال إفريقيا وعبرها والتي بالنسبة للبعض تتواصل إلى إيطاليا أو مالطا أو إسبانيا. انخفضت التحركات بشكل كبير في جميع أجزاء الطريق في الربع الثاني من عام 2020 مع فرض عمليات الإقفال وإغلاق الحدود. كانت التطورات اللاحقة أكثر تنوعا. في ليبيا، انخفض العدد الإجمالي للاجئين والمهاجرين في البلاد بشكل طفيف، مع محدودية الوافدين الجدد، وعمليات الطرد* والمغادرة المستمرة نحو كل من أوروبا وأماكن أخرى في إفريقيا.* في يوليو، سافر عدد أكبر من الأشخاص من ليبيا إلى النيجر ومن النيجر إلى ليبيا. خلافًا للنمط المعتاد على مدى السنوات الأربع الماضية.* في منطقة الساحل، تبع الانخفاض الحاد في أبريل 2020 زيادة في التحركات والوفود الشهرية إلى مالي، معظمها من بوركينا فاسو، التي شهدت أعلى مستوى سجلته المنظمة الدولية للهجرة في نوفمبر.*

تتم هذه الرحلات بشكل متزايد على طول الطرق غير النظامية، بما في ذلك الطرق الجديدة، حيث قامت المنظمة الدولية للهجرة، على سبيل المثال، بتوثيق آلاف الأشخاص كل أسبوع الذين يتجاوزون المعابر الحدودية المغلقة لدخول مالي من بوركينا فاسو.* تفيد البيانات التي تم جمعها من قبل مراقبي مبادرة آلية رصد الهجرة المختلطة التابعة لمركز الهجرة المختلطة في غرب وشمال إفريقيا أن هذه الديناميكيات تدفع المهربين إلى فرض رسوم أعلى واستخدام طرق أكثر خطورة.* بالإضافة إلى ذلك، لم يتمكن حوالي ربع مجيبي مراقبي مبادرة آلية رصد الهجرة المختلطة في غرب إفريقيا من مواصلة

المفوضية السامية لحقوق الإنسان، مذكرة إحاطة صحفية بشأن ليبيا ، 28 أبريل 2020.

المنظمة الدولية للهجرة، النيجر - تقرير رصد تدفق المهاجرين عدد 37 (يوليو 2020)، أغسطس 2020 ، ص 3.

المنظمة الدولية للهجرة، بوركينا فاسو - تقرير عدد 12 لمتابعة حالات الطوارئ (17-23 أغسطس 2020)، 26 أغسطس 2020

مركز الهجرة المختلطة، غرب إفريقيا: كيف يساهم الوباء في اعادة تشكيل الهجرة، 17 سبتمبر 2020

المنظمة الدولية للهجرة، ليبيا- تقرير- عدد -32 حول المهاجرين (يوليو- أغسطس 2020)، سبتمبر 2020.

المنظمة الدولية للهجرة، مالي- تقرير رصد التدفق عدد 58 (نوفمبر 2020)، ديسمبر 2020

مركز الهجرة المختلطة، التحديث العالمي عدد 1 لـفيروس كوفيد 19-: تأثير فيروس كوفيد 19- على تهريب المهاجرين، 1 سبتمبر 2020، ص 4-5

رحلاتهم بسبب فقدان الدخل، مما يشير إلى إمكانية عودة التحركات بتعافي النشاط الاقتصادي.* لم يتم تتبع التحركات إلى دول غرب إفريقيا الساحلية بشكل كامل، ولكن المؤشرات تشير إلى أن أعدادًا كبيرة من مواطني دول الساحل المتأثرة بالنزاع يقيمون في بلدان مثل كوت ديفوار* وبدرجة أقل، في غانا،[3] مما يشير إلى إمكانية استمرار التحركات بهذه الطريقة.

إدارة الشؤون الاقتصاديّة والاجتماعيّة في الأمم المتّحدة، أعداد المهاجرين الدّوليّين للعام 2019: دراسة قطرية. لا تاريخ.

في شرق إفريقيا، لا تزال الحركة من إثيوبيا وإليها أقل من المستويات المسجلة في فبراير 2020 ولكنها تتزايد بمعدلات ثابتة، مع ما يقرب من 5،500 مغادر في أغسطس و 1،931 وافد (معظمهم من الإثيوبيين) من جيبوتي وإريتريا والصومال. تشير بيانات المنظمة الدولية للهجرة الى أنه لقيود كوفيد 19- تأثير كبير على ديناميكيات التنقل البشري وأن التحركات غير المنتظمة قد انخفضت بشكل عام ولكنها زادت في مواقع محددة، ويرجع ذلك أساسًا إلى الصراع وانعدام الأمن. من المتوقع أن تتغير أنماط التحركات مرة أخرى، وربما تعود إلى سابق عهدها، إذا تم تخفيف إغلاق الحدود والقيود الأخرى المرتبطة بكوفيد 19-.

المنظّمة الدّوليّة للهجرة في إثيوبيا – مصفوفة تتبّع النّزوح 11 (أغسطس 2020، سبتمبر 2020)

كما يجب متابعة تطورات الوضع الأمني في منطقة الساحل والعدد المتزايد من العائدين حديثًا إلى بلدان مثل النيجر وإثيوبيا أوالأشخاص المطرودين من البلدان المجاورة للنيجر. في منطقة الساحل الأوسط، قال 46% من المشاركين في استطلاع أجرته المفوضية لرصد الحماية في الفترة ما بين مايو وسبتمبر 2020 إن مجتمعهم ليس لديه القدرة على الترحيب بأشخاص جدد.[4]

ستؤدي الزيادة غير المسبوقة في أعداد النازحين داخليًا في بعض البلدان في منطقة الساحل في 2019-2020 والقدرة الضعيفة على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة إلى زيادة الضغط على الموارد والخدمات المتوفرة القليلة، ومن المرجح أن تدفع المزيد من الناس للمضي قدمًا بحثًا عن الحماية. بالإضافة إلى ذلك، بينما التمس في الماضي العديد من مواطني بلدان الساحل الحماية في البلدان المجاورة، فإن الديناميكيات الحالية المتعددة الأوجه للنزاعات في منطقة الساحل قد تشجع السكان المتضررين على التماس الحماية بأعداد أكبر خارج المنطقة، إما في دول شمال إفريقيا أو في الدول الساحلية لغرب إفريقيا. في مالي، تشير التقارير الميدانية إلى أن بعض الجماعات المسلحة أصبحت متورطة بشكل متزايد في تهريب اللاجئين والمهاجرين والاتجار بهم في شمال مالي، على الرغم من أنه قد لا يكون مصدر دخلهم الرئيسي.

3 المرجع نفسه.

4 مكتب غرب ووسط أفريقيا التابع للمفوضية ، المشروع 21: تقرير رصد الحماية الإقليمي - وسط منطقة الساحل ، ص 9.

المخاطر الشديدة التي تمس الحماية - التهريب والاتجار بالأشخاص

غالبًا ما يضطر المسافرون إلى شمال إفريقيا إلى اللجوء إلى خدمات المهربين مرة واحدة على الأقل أثناء رحلتهم، خاصةً لعبور الصحراء الكبرى. وأشارت البيانات الواردة في التقرير المشترك للمفوضية ومركز الهجرة المختلطة هذا العام إلى أن الصحراء هو المكان الذي تحدث فيه العديد من الوفيات، وكذلك أشكال مختلفة من العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

يصبح بعض الذين يستخدمون خدمات المهربين ضحايا للاتجار، بما في ذلك في حالة عدم قدرتهم على الدفع للمهرب عند وصولهم إلى ليبيا. آخرون يتم الاتجار بهم من بلدانهم الأصلية، حيث يعتقد البعض أنهم سيحصلون على وظائف في أوروبا ولكن بدلًا من ذلك ينتهي بهم الأمر في حالات الاستغلال الجنسي. كما أن الاختطاف من أجل الحصول على فدية، بما في ذلك من قبل المهربين أو المُتجِرين الآخرين، أمر شائع أيضًا على طول أجزاء مختلفة من الطريق، وقد أخبر الأشخاص الذين تم احتجازهم من أجل الفدية المفوضية وشركاءها بالتجارب المروعة للتعذيب والعنف الجنسي والمجاعة ومشاهدة الوفيات.

ففي ظل عدم وجود حماية دولية فعالة، وسبل المساعدة، وإمكانية التوصل إلى حلول دائمة، وفرص كسب العيش والاعتماد على الذات في البلدان التي فروا إليها، ومع محدودية الوصول إلى المسارات الآمنة والقانونية التي لا تزال متاحة، يختار الكثيرون القيام بهذه الرحلات رغم المخاطر. وقد ينتهي الأمر بالذين يصدقون رواية المهربين او المتجرين حول توفر فرص العمل وسهولة الرحلة في الاستغلال الجنسي أو الاحتجاز

الخريطة 2 • المسارات داخل إفريقيا نحو شمال إفريقيا وأوروبا، والانتهاكات على طول الطريق

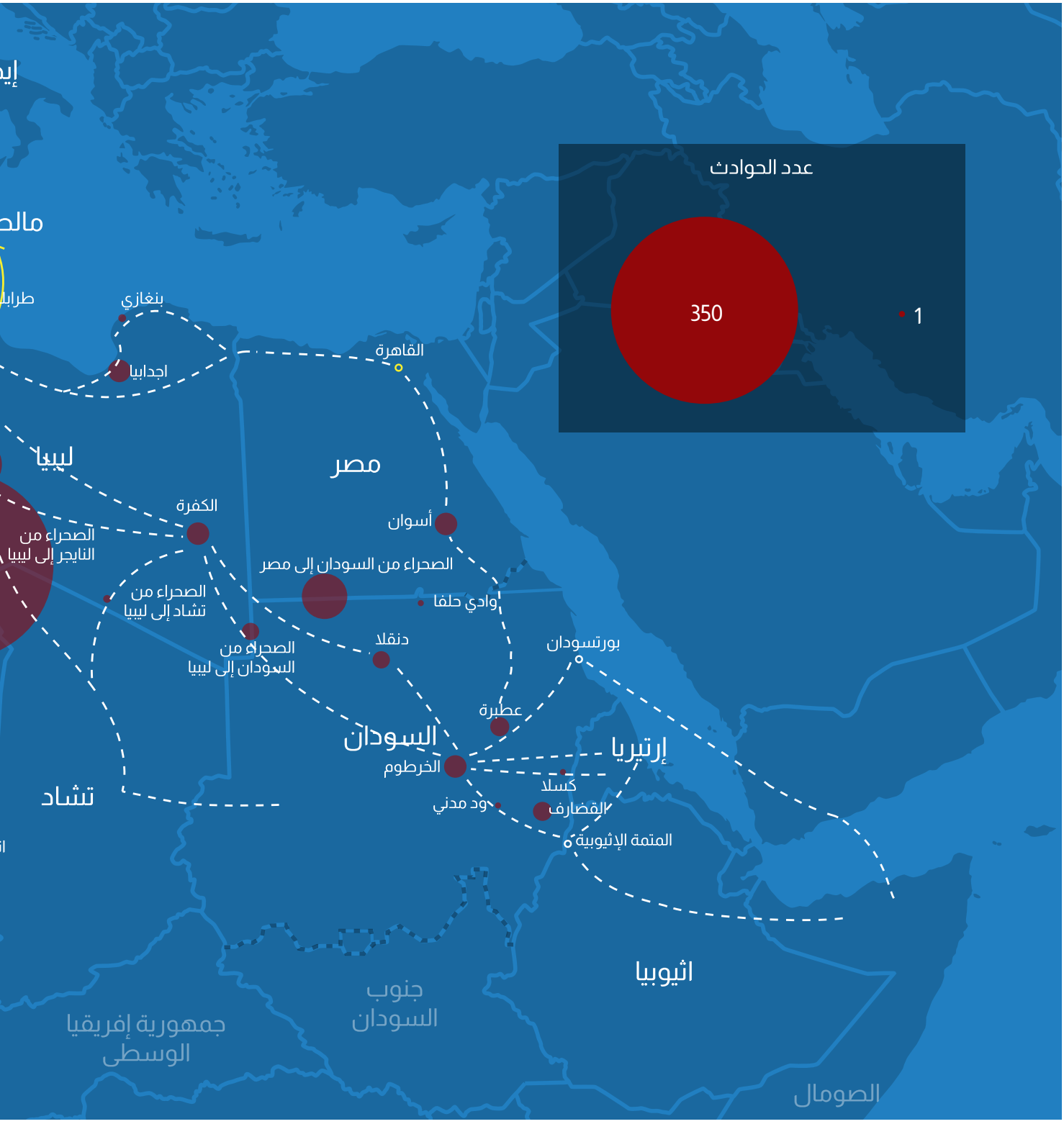

إنّ الحدود والأسماء الظّاهرة على هذه الخريطة لا تشير إلى أنّ الأمم المتّحدة توافق أو تقبل أو تعترف بها رسميًّا

البيانات المتعلقة بالإنتهاكات قائمة على 15,983 دراسة إستقصائية أجراها مراقبو آلية رصد الهجرة المختلطة في 2018 و2019 على طول الطرق بين شرق وغرب إفريقيا وليبيا ومصر. تتضمن الخريطة فقط المواقع الرئيسية التي تم الابلاغ عن حصول حوادث فيها بينما تستثني الحوادث التي حصلت في بلد المنشأ. وتشير إلى العدد التراكمي للوفيات وحوادث العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والعنف الجسدي والإختطاف التي ذكر المشاركون في الدراسات أنها حدثت في المواقع المبينة في الخريطة.

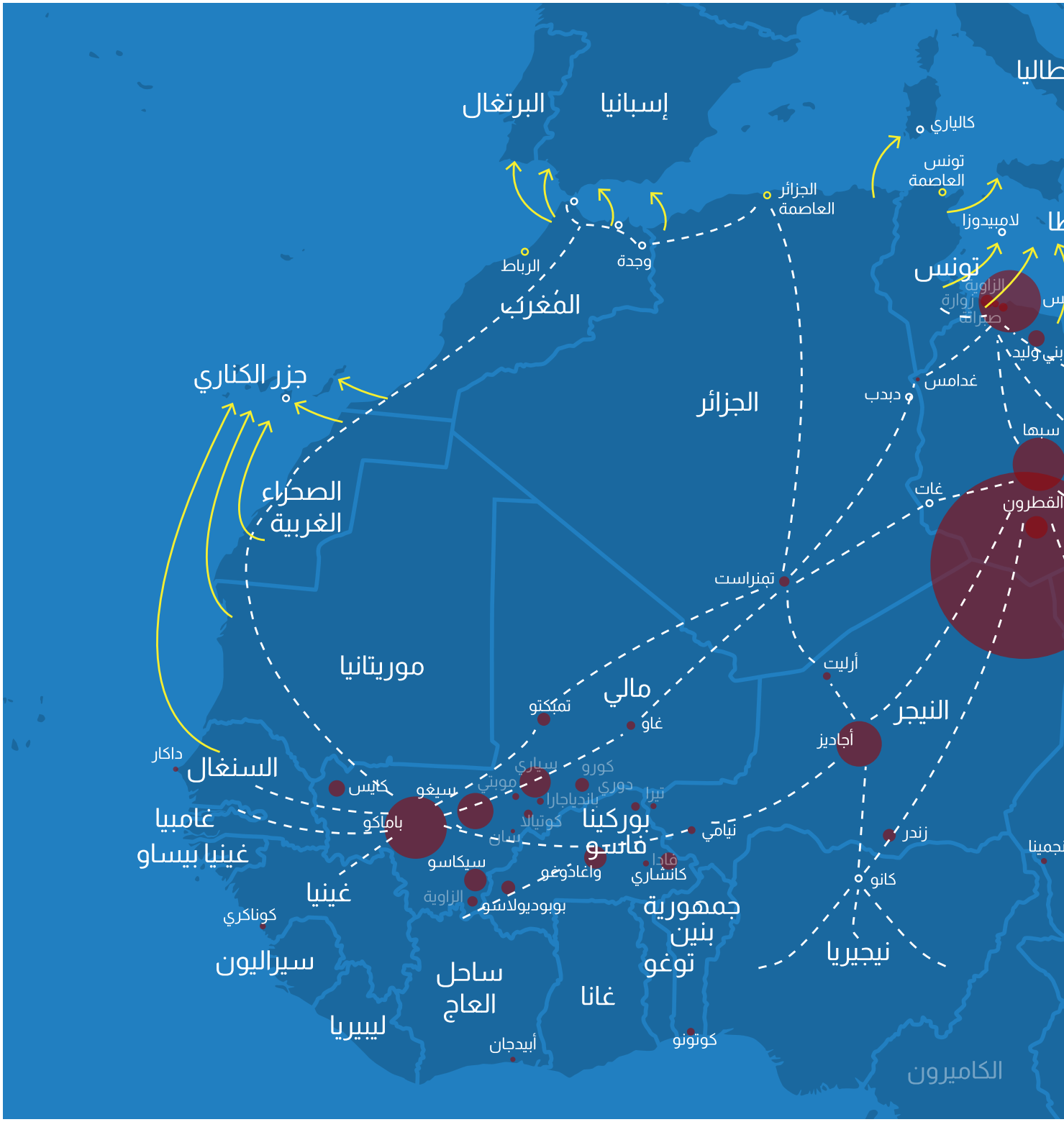

لمزيد من التفاصيل أنظر المفوضية ومركز الهجرة المختلط، في هذه الرحلة، لا أحد يهتم إن عشت أو مت، يوليو 2020.

© UNHCR / S. CHERKAOUI

ذو ايرش تايمز، داخل مستودع المهربين، تجارة الرقيق في إفريقيا في القرن الحادي والعشرين، 11 أبريل 2020.

مقابل فدية، بما في ذلك نتيجة السفر على أساس «اذهب الآن وأدفع لاحقًا» كما تم الاتفاق مع المهربين.*

قد تلعب جاليات المهجرأيضًا دورًا في تشجيع الأشخاص على القيام بمثل هذه الرحلات، على الرغم من المخاطر، نظرا لعدم وجود بدائل، حسب رأيهم.

بالإضافة إلى الجهود المبذولة لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات ضد اللاجئين والمهاجرين على طول الطرق، يجب القيام بالمزيد من حيث الأنشطة البرنامجية التي تعالج فجوات الحماية والمساعدة والحلول الرئيسية الموضحة أعلاه والتي تساهم في تشجيع الأشخاص على الشروع في هذه الرحلات الخطيرة. تتطلب معالجة هذا الأمر اندماجًا اجتماعيًا واقتصاديًا هادفًا وقائمًا على القانون، مدعومًا دوليًا بشكل فعال، في بلد اللجوء الأول.

في ظلّ أوضاع اللجوء والنزوح الدّاخلي المطوّلة والتي لم تتغير، إلى جانب موجات جديدة من النزوح القسري داخليًا وعبر الحدود وارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي

تلقى مصطفى، وهو لاجئ سوداني، تهديدات في مسقط رأسه دارفور ثم فر إلى مصر ثم إلى ليبيا أين تم اختطافه وتعذيبه واعتقاله فيما بعد. تم إجلاؤه إلى النيجر في عام 2019.

غادرنا إريتريا في أوائل مارس وكان هناك ثلاثة شبان سافروا معنا لكننا لم نعرف من هم. عندما وصلنا إلى الحدود، اتصل المهرب بشخص ما وطلب منه أن يأتي بسيارة. جاء ثلاثة رجال وطلبوا منا الصعود، وعلى الفور اختفى المهرب من مكان الحادث. كنا جميعًا معصوبي الأعين وانطلقت السيارة. نُقلنا إلى منزل حيث بدأوا في ضربنا وطلبوا منا الاتصال بأسرنا مطالبين [بأكثر من 6000 دولار]. قالت عائلاتنا إنها لا تستطيع دفع المبلغ.

تم تقييدنا أنا وصديقتي وتعرضنا للاغتصاب أمام الشبان. استمروا في القيام بذلك لمدة خمسة أيام. في إحدى الليالي، طلبت أنا وصديقي الخروج لقضاء حاجتنا وقفزنا بسرعة فوق الحائط. طاردنا المُتجِرون ، لكننا وجدنا شجرة كبيرة اختبأنا فيها لعدة ساعات قبل أن ننزل منها لمواصلة رحلتنا. مشينا حفاة لأن المُتجِرين أخذوا أحذيتنا فور وصولنا إلى المنزل الذي احتجزونا فيه.

امرأة إريترية في مقابلة مع "رواية القصة الحقيقية"

تواجه الدول المضيفة ومجتمع المانحين تحديات كبيرة. واستجابة لذلك، عمد المانحون لتخصيص مساهماتهم للفئات الأكثر استقرارًا وظهورًا من الاشخاص الذين تعنى بهم المفوضية مثل اللاجئين والنازحين داخليًا والمهاجرين الذين تقطعت بهم السبل في المخيمات.

ومع ذلك، يجب بذل المزيد من الجهود للاستجابة لظاهرة طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين المتنقلين لمجابهة هذا التحدي بطرق منظمة و آمنة وقانونية بشكل ناجع، بما يتماشى مع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. تم تقديم النداء الحالي لإلقاء مزيد من الضوء على الأنشطة البرامجية التي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على الحد من التحركات غير النظامية الخطيرة، مع تعزيز أنظمة الحماية على طول الطرق المؤدية إلى بلدان شمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط.

© UNHCR / ITALIA

إنجـــازات 2019 – 2020

في أكتوبر 2017، بعد إنشاء مكتب المبعوث الخاص للمفوضية للوضع في وسط البحر الأبيض المتوسط من أجل تعزيز استجابتها على طول الطريق، أطلقت المفوضية استراتيجية التخفيف من المخاطر التي تقع وسط البحر الأبيض المتوسط،* مع وجود تحديث صدر في يونيو 2019.*

المفوضية، طريق وسط البحر الأبيض المتوسط: العمل على بدائل للرحلات الخطرة، أكتوبر 2017.

المفوضية، الطرق المؤدية إلى البحر الأبيض المتوسط ، يونيو 2019

حددت الاستراتيجية نهجًا عبرإقليمي مع الشركاء لتطويرالأنشطة في بعض بلدان المنشأ الرئيسية، وبلدان العبور، وبلدان المقصد عبر شمال إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى إلى أوروبا كوسيلة لتعزيز الاستجابات على طول الطريق بأكمله. تم تحديد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية المحددة في عام 2017 في المجالات التالية:

- **تحسين التنسيق وتبادل المعلومات وجهود حشد لتأييد في استجابة المفوضية**

لم شمله طفل إريتري، كان يعيش في السودان، مع والدته في إيطاليا بعد ثماني سنوات من الانفصال.

قام مكتب المبعوث الخاص بتيسير ودعم التنسيق والحوار وحشد التأييد عبر الأقاليم للمفوضية بشأن التحديات الرئيسية للحماية والحلول، بما في ذلك فهم ومعالجة تأثير جائحة كوفيد- 19 بشكل أفضل والاستجابة لموجات النزوح القسري الجديدة والهائلة في منطقة الساحل. وفي الوقت نفسه، تركّزاهتمام المكتب بشكل أساسي على التنقلات الثانوية للأشخاص الذين تعنى بهم المفوّضيّة لشمال إفريقيا وأوروبا، فضلا عن تعزيز جهودها الرّامية إلى إنقاذ الأرواح في البحر الأبيض المتوسط.

واستجابة للتحديات المتزايدة المتعلقة بالإنقاذ في البحر في البحر الأبيض المتوسط وما تلاه من عمليات إنزال على اليابسة، استمر حوار المفوضية مع جميع الدول الساحلية المتوسطية ذات الصلة بهذا الوضع. تمت مشاركة المعلومات المتعلقة بالاتجاهات فيما يتعلق بحالات المغادرة عن طريق البحر والوصول والاعتراض/ الإنقاذ والنزول على نطاق واسع مع أصحاب المصلحة بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المشاركة في البحث والإنقاذ في البحر بشكل منتظم.

واصلت المفوضية جهود حشد التأييد في العديد من المنتديات الحكومية الدولية، في وسائل الإعلام ومع دعاة المجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز قدرات البحث والإنقاذ

يرحب الاجئون الذين تم إجلاؤهم مؤخرًا من ليبيا بأصدقائهم الذين تمكنوا أيضًا من القدوم إلى النيجر عبر رحلات المفوضية. ويقيمون، في الوقت الحالي، في مركز العبورالطارئ الذي تم إنشاؤه حديثًا في حمدالاي، بالقرب من العاصمة نيامي في جنوب غرب البلاد.

وكذلك تطوير وتنفيذ مخطط إقليمي يمكن التنبؤ به للإنزال، وفقًا للاقتراح المشترك بين المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة* وتم عقد مشاورات (ومازالت) مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المنظمة البحرية الدولية والغرفة الدولية للنقل البحري بشأن طرق ووسائل تعزيز الإنقاذ والحماية في البحر.

المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة، نداء المفوضية لدول الاتحاد الأوروبي لاتخاذ إجراءات على مستوى المنطقة بشأن مآسي البحر الأبيض المتوسط، 27 يونيو 2018.

© UNHCR / L. DONOVAN

- **تحسين تحديد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية على طول الطريق ومساعدتهم**

أدت جهود توسيع نطاق وصول المفوضية، بما في ذلك توفير الخدمات ، بشكل مباشر أو من خلال الشركاء، للأشخاص الذين يتنقلون على طول الطرق المؤدية إلى ليبيا والمغرب والجزائر إلى زيادة عدد الأشخاص الذين تم تحديدهم على أنهم بحاجة إلى الحماية الدولية. على سبيل المثال، بالتعاون مع شركاء خارج العواصم، تم تحديد الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية وتقديم المساعدة في بوركينا فاسو وتشاد ومصر وليبيا ومالي وموريتانيا والمغرب والنيجر والسودان وتونس نتيجة لتوسيع نطاق وجود المفوضية وشركائها. بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق مشروع مع الجمعية الوطنية للصليب الأحمر في غامبيا في عام 2019 لتعزيز تحديد وإحالة الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية. أمّا في ليبيا، فقد تمكنت المفوضية من الوصول إلى عدد محدود من الأشخاص الذين تعنى بهم في الشرق وأجزاء من الجنوب من خلال شركاء محليين.

المفوضية، الإعلان الوزاري والتوصيات الصادرة عن مؤتمر باماكو، أكتوبر 2019.

وواصلت المفوضية تيسير حوارات وخطط عمل الحماية في باماكو* وأبوجا*، وأطلقت مؤخرًا عملية باماكو لتسهيل التنفيذ الفعال لتوصياتها المتفق عليها. علاوة على ذلك، أطلقت المفوضية وجمهورية الكونغو الديمقراطية نظامًا جديدًا شاملاً لمراقبة الحماية، المشروع 21، والذي تم تبنيه من قبل العديد من الشركاء في منطقة الساحل الأوسط. ويهدف النظام إلى جمع بيانات الحماية التي تتيح التحليل الإقليمي والبرمجة وحشد التأييد والتواصل كمعيار مشترك لمجموعة عمل الحماية في غرب ووسط إفريقيا لتمكين المفوضية وشركائها من تنسيق استجابات الحماية الخاصة بهم. وبالتوازي مع ذلك، يتواصل الرصد والتوعية على طول طرق التحركات المختلطة في كل من النيجر وتشاد من خلال شراكات المنظمات غير الحكومية الوطنية، بالتعاون مع سلطات الدولة.

بيان عمل أبوجا: إعادة التأكيد على الالتزامات الواردة في بيان عمل أبوجا وتنفيذها، 28-29 يناير 2019،أبوجا، نيجيريا.

بدأت المفوضية أيضًا مشروعًا مع جامعة واشنطن في سانت لويس لرسم خرائط وتحديد شبكات الحماية في شمال إفريقيا لتعزيز قدرتها على تسهيل الكشف عن احتياجات الحماية الدولية من قبل اللاجئين في تحركات مختلطة مع التركيز بشكل خاص على الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة.

- **تنسيق أفضل مع الشركاء بشأن الاستجابات لحالات حماية معينة**

كجزء من تحسين التنسيق مع الشركاء استجابة لحالات حماية معينة، عقدت المفوضية حوارًا بشأن الحماية مع المنظمة الدولية للهجرة في نوفمبر 2019 لتعزيز تحديد الماليين الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية أوالعودة الطوعية إلى مالي كوسيلة لتعزيز الإحالات المتبادلة.

وكانت إحدى نتائج هذا الاجتماع مبادرة مشتركة بين الوكالات وعبرالإقليمية تهدف إلى تحسين الوصول إلى إجراءات تحديد المصلحة الفضلى للأطفال المعرضين للخطر في بيئات التحركات المختلطة. وتضمّ هذه المبادرة المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة واليونيسيف وشركاء المنظمات غير الحكومية الرئيسيين مثل منظمة إنقاذ الطفل. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير (إعادة) تنشيط مجموعات عمل الهجرة المختلطة أو فرق العمل أو الائتلافات القائمة على القضايا ذات الصلة على المستوى الإقليمي أو القطري. كما أطلقت المفوضية أول برنامج تعليمي للتحركات المختلطة، بالإضافة إلى برنامج التعلم عن الاتجار بالأشخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لموظفيها وشركائها.

• زيادة إمكانية الوصول إلى فرص إعادة التوطين

اعتبارًا من ديسمبر 2020، تعهدت إحدى وعشرون (21) دولة لإعادة التوطين بتوفير أكثر من 53،000 فرصة لإعادة التوطين استجابة للنداء الأولي للمفوضية في عام 2017 من أجل توفير 40،000 مكان لإعادة التوطين من خمسة عشر (15) دولة ذات أولوية على طول طريق وسط البحرالأبيض المتوسط.* لعبت المجموعة الأساسية للأوضاع ذات الأولوية تحت الرئاسة المشتركة الحالية لأيرلندا والسويد دورًا محفزًا في هذا المسعى. من خلال الأساليب المبتكرة لمعالجة الحالات مع الالتزام بالبروتوكولات الصحية في سياق الجائحة العالمية، تم تقديم ملفات ما مجموعه 9،497 لاجئًا لإعادة التوطين وغادر 3،834 لاجئًا في عام 2020. وصل العدد الإجمالي لملفات إعادة التوطين التي تم تقديمها من بلدان وسط البحر المتوسط ذات الأولوية، بين سبتمبر 2017 وديسمبر2020، إلى 52،813 ملفًا و 33،189 حالة مغادرة. بالإضافة إلى ذلك، حتى تاريخ 31 ديسمبر 2020، تم تقديم ملفات 320 لاجئًا لإعادة التوطين، بعد إجلائهم من ليبيا إلى مركز العبور الطارئ الذي تم إنشاؤه في رواندا في عام 2019، وهو ما أدى إلى تسهيل مغادرة 203 أشخاص. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تأخير تنفيذ التعهدات التي قطعتها معظم الدول. ومع ذلك، استمرت برامج إعادة التوطين والحلول الأخرى في توفير بدائل آمنة للتحركات غير النظامية الخطيرة.

المفوضية، الوضع في وسط البحر الأبيض المتوسط، المفوضية تدعو لتوفير 40،000 أماكن إعادة توطين إضافية، 11 سبتمبر 2017

تشمل دول اللجوء الخمسة عشر: الجزائر، بوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد، جيبوتي، مصر، إثيوبيا، كينيا، ليبيا، مالي، موريتانيا، المغرب، النيجر، السودان، تونس.

تشمل دول إعادة التوطين الـ 21: أستراليا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، نيوزيلندا، البرتغال، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

• تحسين فرص لم شمل الأسرة

وبالتوازي مع ذلك، تم إطلاق مشروع تجريبي في مصر والسودان وإثيوبيا وليبيا لتسهيل وصول اللاجئين إلى إجراءات لم شمل الأسرة. استفاد 759 لاجئًا بشكل مباشر من خلال المشروع، بين منتصف عام 2019 و يوليو 2020، معظمهم من خلال إجراءات تحديد المصلحة الفضلى للأطفال غير المصحوبين بذويهم والذين يسعون إلى لم شملهم بوالديهم ومن خلال ربط العائلات في بلدان ثالثة مع محامين للحصول على مساعدة قانونية مجانية في حالات طلبات لم شمل الأسرة المعقدة. كما ساعد المشروع في تحديد العقبات الرئيسية التي تحول دون الوصول إلى سبل لم شمل الأسرة لمواقع وجنسيات معينة.

• مبادرات جديدة لتعزيز حماية الأطفال والشباب المعرضين للخطر

تم تقديم مبادرات جديدة من خلال نداء جمع التبرعات متعدد البلدان «عش وتعلم وشارك»*.يهدف هذا النداء الذي تبلغ قيمته 13.3 مليون دولار إلى تحسين الوصول إلى الرعاية البديلة، ولا سيما الرعاية الأسرية، الفرص التنموية / التعليمية، وفرص كسب العيش للشباب والوصول إلى الحلول في بلدان اللجوء الرئيسية. تم تخطيط الأنشطة مع مكاتب المفوضية الرئيسية لسد الثغرات المتعلقة بالاستجابة لاحتياجات الأطفال

المفوضية ، عش وتعلم وشارك. أكتوبر 2019.

يظهرأطفال من اللاجئين والمجتمع المضيف دعمهم لحملة المفوضية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في مخيم ود شريفة في شرق السودان.

والشباب في سياق التحركات المختلطة، بهدف تعزيز سبل الوصول إلى الخدمات عالية الجودة وتفادي التنقلات الثانوية الخطرة. في الوقت الحاضر، تم تمويل حوالي 30% من الأنشطة التي يغطيها النداء من قبل مانحين من القطاع الخاص والحكومي مع العديد من طلبات جمع التبرعات الأخرى المعلقة.

- **تكثيف الجهود للتصدي للانتهاكات التي يتعرض لها اللاجئون والمهاجرون**

كجزء من جهودها للدعوة إلى استجابات أفضل للتصدي للانتهاكات المرتكبة ضد اللاجئين والمهاجرين على طول الطرق، أصدرت المفوضية ومجلس الهجرة واللاجئين، في يوليو، تقريرًا مشتركًا يسلط الضوء على المواقع المتعددة التي يتم فيها الإبلاغ عن معظم الانتهاكات التي يتعرض لها اللاجئون والمهاجرون، بما في ذلك قبل وصولهم إلى ليبيا، وعلىمختلف الجناة على طول الطريق وبعض التطورات فيما يتعلق بتوفير الحماية وتعزيز مساءلة الجناة. وطالب التقرير الدول الواقعة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط باتخاذ مزيد من الإجراءات للتعاون من أجل محاسبة كبار مرتكبي الانتهاكات. وفي الوقت نفسه، عززت المفوضية تعاونها مع السلطات الوطنية وتقوم حاليًا بالعمل على تعزيز جهودها لدعم سبل الوصول المستمر والاستباقي لضحايا الانتهاكات في بعض المواقع الرئيسية إلى العدالة. بالاضافة الى ذلك، تقوم المفوضية حاليًا بتحديد مدى توفر خدمات الحماية لضحايا الانتهاكات في المواقع الرئيسية على طول الطريق، كوسيلة لتقييم كيفية معالجة الثغرات.

© UNHCR / O. IDRISS

- **تكثيف الجهود للتواصل بشكل فعال مع الأشخاص الذين يحتمل أن يفكروا في القيام برحلات خطرة**

تستمر مبادرة «رواية القصة الحقيقية» في شرق إفريقيا* (الصومال والسودان وإثيوبيا) وغرب إفريقيا (نيجيريا) التي تسهل الحوار داخل المجتمع والانخراط مع جاليات المهجر للمساعدة في مواجهة المعلومات المضللة حول الرحلات غير النظامية وتوفير المعلومات الصحيحة أوالإحالات إلى المساعدة. تم الوصول إلى أكثر من 250.000 شخص في 2019-2020 من خلال التواصل المباشر معهم وجهًا لوجه ومليون شخص إضافي من خلال البرامج الإذاعية، إلى جانب أكثر من 15 مليون عبر وسائل التواصل الاجتماعي. راقبت مبادرة «رواية القصة الحقيقية» عن كثب روايات المهربين المتغيرة باستمرار وعدلت بفعالية رسائلها التي تستهدف الأشخاص الأكثر عرضة للخطر. على سبيل المثال، في الصومال، وبفضل القصة المضادة ومشاركة الآباء والجيران، واجه المهربون صعوبات في ايصال وعودهم بمستقبل أكثر إشراقًا للأطفال. وبالتالي قرر المهربون في عام 2019 استهداف الأطفال والشباب بشكل مباشر، وهو ما تسعى مبادرة «رواية القصة الحقيقية» الآن لمعالجته من خلال تزويد الأطفال بمعلومات ذات صلة وجديرة بالثقة حول آفاق التعليم والتوظيف. وقد تم تعديل المبادرة لتوفير معلومات دقيقة للاجئين والمجتمعات المضيفة حول تدابير الحماية لتجنب وصم اللاجئين بالعار. بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز التواصل مع المجتمعات كجزء من تدابير المساءلة أمام المتضررين من خلال الأنشطة الجديدة في ليبيا وتونس في عام 2020.

المفوضية، رواية القصة الحقيقية

© UNHCR / M. ALALEM

تحديات التنفيذ: 2019 – 2020

وبينما أحرزت مكاتب المفوضية تقدمًا إيجابيًا في المجالات المبينة أعلاه، فقد واجهت العديد من تحديات التنفيذ خلال هذه الفترة.

- **تزايد انعدام الأمن ومحدودية الممرات الآمنة في أجزاء من بوركينا فاسو والكاميرون وتشاد وإثيوبيا وليبيا ومالي والنيجر ونيجيريا والسودان والصومال**

أدى تدهور الأوضاع الأمنية والصراع إلى نزوح داخلي جديد وعبر الحدود في منطقة الساحل وعبر العديد من بلدان جنوب الصحراء الكبرى في 2019-2020. وبالإضافة إلى انعدام الأمن في العديد من بلدان العبور أثر عدم وجود ممرات آمنة سلبًا على سبل إيصال المساعدات الإنسانية، مما حد من قدرة المفوضية والشركاء على توفير الحماية والمساعدة على طول الطرق الرئيسية ومراكز التحركات المختلطة في المناطق الحدودية وفي مواقع اللاجئين / النازحين داخليًا والمواقع التي يكون فيها الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في حاجة ماسة للمساعدة ومعرضين لمخاطر متزايدة. بقيت أعداد كبيرة من النازحين داخليًا في بوركينا فاسو وإثيوبيا ومالي والنيجر ونيجيريا والصومال والسودان واللاجئين في بوركينا فاسو دون أي مساعدات إنسانية نتيجة عدم وجود ممرات آمنة للوصول إليهم، فضلًا عن الموارد والقدرات

يشرب ناجٍ من محاولة عبورالبحر بطريقة غير نظامية السوائل بعد نزوله من سفينة خفر السواحل الليبية في طرابلس في سبتمبر 2020.

المحدودة. بالاضافة الى ذلك، أودت الهجمات الموجهة ضد العاملين في المجال الإنساني بحياة أكثر من عشرة أشخاص منذ عام 2019. كما خلقت القيود التي تؤثر على حرية التنقل والتي تهدف إلى الحد من انتشار فيروس كوفيد19- تحديات إضافية من حيث الوصول إلى اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين المعرضين للخطر. كما أدت بيئة الحماية الضعيفة والرقابة إلى عودة اللاجئين في ظروف غير ملائمة، ولا سيما إلى مالي.

- **قياس حجم التحركات المختلطة**

في حين استمرت التحركات المختلطة لطالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين على طول الطرق البرية في عام 2020، أصبح تحديد حجمها صعبًا للغاية بسبب القيود القائمة والتي تعيق سبل الوصول إلى الأشخاص المعنيين ، والإغلاق «الجزئي» و «التَام» للحدود لاحتواء انتشار الوباء، ولجوء المهربين والمتجرين الى طرق بديلة جديدة لتجنب تدابير مكافحة الوباء التي تفرضها الدول، وتعليق أنشطة التسجيل من قبل الحكومات أو المفوضية، أوالتغييرات في سياسة التسجيل (مثل إثيوبيا). وقد أدى ذلك إلى زيادة كبيرة من حيث تراكم تسجيل الطلبات. فعلى سبيل المثال هناك ما يقرب من 6،000 شخص ينتظرون أن يتم تسجيلهم في موريتانيا، و267،000 في السودان و8،500 في مصر.

- **تذبذب أعداد الرحلات البحرية غير النظامية**

كما شهد عام 2019 و 2020 تذبذبًا في أعداد الرحلات البحرية ما بين انخفاض طفيف في عدد الوافدين إلى إسبانيا (باستثناء جزر الكناري) ومالطا وزيادة في عدد الوافدين إلى إيطاليا. وارتفعت أعداد المغادرين من الجزائر وتونس وليبيا على التوالي بنسبة 209% و 310% و 58%في عام 2020، مقارنة بعام 2019. وأعادت المفوضية اطلاق ندائها من أجل التوصل إلى آلية إقليمية من أجل إنزال الأشخاص على اليابسة على جانبي البحرالأبيض المتوسط وتحديث موقفها فيما يتعلق بإعادة الأشخاص إلى ليبيا أو إنزالهم على أراضيها*.

- **الوضع في ليبيا**

أدى الوضع المزري في مراكز الاحتجاز في ليبيا، إلى جانب بيئة العمل الصعبة، إلى إعاقة التعرف السريع على الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية ووصولهم الى حلول دائمة. وأعلنت المفوضية أنها ستعلق عملياتها في مرفق التجمع والمغادرة، والذي افتتح في طرابلس في ديسمبر 2018. وقد تم إنشاؤه لإنقاذ الأرواح وذلك من خلال احضار اللاجئين الضعفاء إليه - والذين تم تحديد حلول لهم خارج ليبيا (بما في ذلك الإجلاء إلى آليات العبور الطارئ في بلدان أخرى وإعادة التوطين / لم شمل الأسرة في بلدان ثالثة) - إلى بيئة آمنة، في انتظار مغادرتهم ليبيا. ومع ذلك، أعلنت المفوضية في 30 يناير2020 تعليق عملياتها بسبب تدريبات الميليشيات التي تجري بجانب المرفق مما يهدد سلامة اللاجئين وطالبي اللجوء والموظفين والشركاء. كما أعربت المفوضية

موقف المفوضية بشأن تصنيف ليبيا كمكان آمن للإنزال بعد عمليات البحث والإنقاذ في البحر، سبتمبر2020

« لم تكن الرحلة سهلة، فقد كنت دائمًا أخشى التعرض للسرقة أوالاغتصاب أوالقتل أوالضرب. ولكن فوق كلَ شيء، أكثر ما كنت أخشاه هو أن يكتشف المتجرون أوالسلطات أوالمسافرون الآخرون توجهي الجنسي. كوني مثلي ومهاجر وأسمرالبشرة يمكن أن يؤدي إلى نتائج وخيمة للغاية في العديد من البلدان الإفريقية التي عبرتها. »

رجل سنغالي وصل إلى إسبانيا.

عن قلقها الشديد إزاء سلامة الأشخاص بعد سقوط ثلاث قذائف هاون بالقرب من المرفق، حيث سقطت شظايا بالقرب من مستودع داخله قبل عدة أسابيع. واستمرت السلطات الليبية في السماح للمفوضية بالوصول إلى جنسيات معينة. وقد أدى تعليق إعادة التوطين والإجلاء بين مارس ويوليو 2020 إلى توقف المزيد من رحلات المغادرة الخاصة باللاجئين إلى آلية العبور الطارئ في النيجر ورواندا وإيطاليا وبلدان إعادة التوطين.* تم تمديد أنشطة المساعدة الإضافية (بما في ذلك المساعدات الغذائية والنقدية) لتشمل 10،157 لاجئاً في ليبيا بين يناير وسبتمبر 2020 (زيادة بنسبة 700% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019). إضافة إلى ذلك، أثرت أزمات السيولة المصرفية والنقدية في ليبيا على تنفيذ برنامج المساعدة النقدية.

استئناف عمليات الإجلاء من ليبيا إلى النيجر ورواندا على التوالي في سبتمبر ونوفمبر 2020.

© UNHCR / M. ALALEM

لقد انتهى الماء ... لم تكن الحياة سهلة، لم يكن هناك طعام، ولا شيء نأكله على الإطلاق. لقد أخذونا بعيدًا جدًا في الصحراء التي تناثرت فيها الجثث. لقد كانوا يتخلّون عن أي شخص غير قادر على المشي ويكملون رحلتهم. لم يكن هناك خيار آخر سوى الاستمرار. لقد صارعنا للحاق بهم عبر الصحراء.

- امرأة نيجيرية تمت مقابلتها من خلال "رواية القصة الحقيقية" في مالطا.

- **مساعدة محدودة في شمال إفريقيا**

أدت المستويات المحدودة للغاية من المساعدة[1] وعدم الوصول أو الوصول الغير المضمون للحقوق الأساسية، ولا سيما الحق في العمل، والإدراج المتغير وغير الكافي في كثير من الأحيان للاجئين وطالبي اللجوء في خطط الاستجابة الوطنية أثناء جائحة كوفيد19- في بلدان شمال إفريقيا إلى زيادة المشاكل والتحديات في هذه المجتمعات. لا يستفيد معظم هؤلاء بفرص الحصول على الوثائق القانونية الصادرة عن البلدان المضيفة، ولكنهم يحصلون على شهادات مقدمة من مكاتب المفوضية، والتي نادرًا ما يتم الاعتراف بها عالميًا أو احترامها من قبل سلطات إنفاذ القانون والسلطات الإدارية. اذ واجه الكثيرون عمليات الإخلاء واضطروا إلى الانتقال إلى مأوٍ أقل أمانًا، في حين باع آخرون ممتلكاتهم في محاولة للمغادرة عبر البحرإلى أوروبا، مع مواطني بعض دول شمال إفريقيا.

يجلس عبد المجيد وزوجته حليمة، لاجئون سودانيون من دارفور، مع ابنتهما المولودة حديثًا أفنان وابنتهما المراهقة عفرة في منزلهما في طرابلس، ليبيا.

- **نقص تمويل العودة الطوعية**

وظلت حركات العودة الطوعية التي يمكن أن تسهم بشكل إيجابي في تقليل التحركات الثانوية تعاني من نقص التمويل بينما لم يوجه اهتمام كاف لتهيئة الظروف للعودة بأمان وكرامة إلى مناطق الأصل والعودة. فعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في السنوات السابقة فيما يتعلق بالعودة إلى السودان وتشاد والصومال، لا تزال هناك جهود إضافية كبيرة يتعين بذلها، ولا سيما في برامج إعادة الإدماج في سياق مبادرات التنمية المستدامة المتماسكة ودعمها على مستوى المجتمع المحلي (وعلى مستوى المقاطعات). ولم تسفرالجهود المبذولة لتشجيع اللاجئين الذين تقطعت بهم السبل في ليبيا (أو النيجر بعد عمليات الطرد من ليبيا) للنظر في خيار الإجلاء الإنساني إلى بلدان اللجوء السابقة عن نتائج مهمة بعد. لكن هذه الجهود تحتاج إلى دعم من خلال عناصر متينة لإعادة الادماج لزيادة الخيارات من حيث الحلول المتاحة.

1. الجزائر: يتم تقديم المساعدة المالية لحوالي 11%من اللاجئين لمدة 12 شهرًا. ومع ذلك، فقد تم الإبلاغ عن أن أكثر من 50 % من الاحتياجات لا تزال غير مغطاة.

موريتانيا: يتم تقديم المساعدة المالية إلى 4% من اللاجئين في المناطق الحضرية (130 من أصل 2984). يتم مساعدة ثلاثة أرباع الاشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة التي تعنى بهم المفوضية بعد التعرف عليهم ويتلقى ربع الاشخاص التي تعنى بهم المفوضية المساعدة في الوقت المحدد.

المغرب: يتم تقديم المساعدة المالية لحوالي 11% من اللاجئين لمدة ثلاثة إلى ستة أشهر، والتي تغطي ما معدله 50% من احتياجاتهم. وهذا يعادل حوالي 700 لاجئ من الفئات الأشد ضعفاً تتم مساعدتهم كل شهر فيما هناك 070 شخص إضافي من الفئات الأشد ضعفاً بحاجة إلى مساعدة مالية.

تونس: يتم تقديم المساعدة المالية إلى 16% من الاشخاص التي تعنى بهم المفوضية و 8% يحصلون على مأوى.

مصر: يتم تقديم مساعدات مالية لـ 17% من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية.

• قانون اللجوء الوطني والتشريعات الأخرى

لم تعتمد بعد العديد من البلدان، لا سيما عبر شمال إفريقيا وأيضًا في مناطق أخرى، قوانين وطنية بشأن اللجوء وحماية اللاجئين التي تشرع الحقوق الأساسية بما في ذلك تلك التي تشمل الوصول إلى الخدمات الأساسية على النحو المحدد في اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967 و اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية المعنية بمشكلات اللاجئين في إفريقيا لعام 1969. ومع ذلك، يجب أن تنعكس الحقوق التي تضمنها قوانين اللجوء الوطنية عند سنها في القوانين الوطنية الأخرى ذات الصلة التي تغطي الصحة والتعليم والتوظيف والرعاية الاجتماعية من أجل ضمان وتسهيل الادراج الاجتماعي والاقتصادي الهادف والقائم على القانون للاجئين في البلدان والمجتمعات المضيفة لهم. ومن المهم تعزيز الجهود للدفع في هذا الاتجاه، حيث تسعى المفوضية إلى تحفيز الدعم للدول في إطار التعاون الإنساني والتنمية والسلام من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتحديدًا في مناطق استضافة اللاجئين. وفي هذا الصدد، هناك حاجة أيضًا إلى مشاركة إضافية من الدول من خلال مجموعة دعم قدرات اللجوء التي تم تطويرها في إطار المنتدى العالمي للاجئين* للمساعدة بطريقة مستدامة الدول على طول الطرق لتطوير أنظمة اللجوء الخاصة بها بطريقة توفر استجابات مناسبة لطالبي اللجوء واللاجئين.

المفوضية، فريق دعم قدرات اللجوء

• محدودية الموارد المالية لتنفيذ جميع الأنشطة

تم قطع أشواط إيجابية في مجال توسيع نطاق تواصل المفوضية مع المجتمعات المحلية، وتوفير الخدمات، ولم شمل الأسرة وإعادة التوطين، على سبيل المثال لا الحصر. ومع ذلك، أدى نقص الموارد المالية إلى تقييد كبير في تنفيذ الأنشطة المهمة المحددة في استراتيجية التخفيف من المخاطر لعام 2017 ونسختها المحدثة في يونيو 2019. وتشمل هذه رفع مستوى الوعي من خلال الشركاء المحليين والمنظمات المجتمعية والمتطوعين في مجال التوعية على طول الطرق، وتطوير أنظمة استقبال مناسبة لطالبي اللجوء وضحايا الاتجار بالاشخاص في بلدان العبور الرئيسية، فضلًا عن الأنشطة البرنامجية للأطفال والشباب اللاجئين، ولا سيما في المخيمات الرسمية والعشوائية. وقد تفاقمت هذه الفجوة في الموارد بسبب انخفاض المساعدة الغذائية لبرنامج الغذاء العالمي في العديد من البلدان، ومحدودية الوصول إلى التعليم وفرص توليد الدخل، على سبيل المثال في تشاد وموريتانيا والسودان، مما أدى إلى زيادة مخاطر التحركات الثانوية الخطيرة. وبصورة أعم، على الرغم من أن مساهمات المانحين على المستويين القطري والإقليمي كانت داعمة ومقدَّرة، فإن مستويات المساهمات غير المخصصة أو المخصصة على نطاق واسع لم توفر للمفوضية المرونة اللازمة للاستجابة بفعالية في كل مكان للاحتياجات المهمة.

مستويات التمويل
الخاص بالمفوضية للوضع في وسط البحر الأبيض المتوسط لسنة 2019-2020

- أرقام إرشادية

الرسم البياني 1 • **التمويل** | الى غاية 5 يناير 2021

479.3 مليون دولار اميركي

المتطلبات المالية
للمفوضية لعام 2020

81%
ممول*

المتطلبات المالية لعام 2020

104 مليون دولار اميركي

فجوات التمويل

66%
ممول*

إفريقيا

82.5 مليون دولار اميركي

61%
ممول*

منطقة الشرق الأوسط

292.8 مليون دولار اميركي

91%
ممول*

أوروبا

ممولة* بما في ذلك التخصيص الإرشادي للمساهمات المخصصة جزئيا والغير مخصصة

- مخصص كلياً
- مخصص
- مخصص جزئياً
- غير مخصص

© NRC / MARADI EDUCATION TEAM

آفاق عام 2021

يتطلب حجم النزوح القسري الداخلي و / أو الخارجي في بعض بلدان غرب وشرق إفريقيا* وطبيعته التي طال أمدها مناهج مبتكرة وقوية لمعالجة الأسباب الجذرية وتنفيذ النهج التي تدعم الحلول حيثما يتواجد الأشخاص.

	عدد الأشخاص
بوركينا فاسو	1.1 مليون
إثيوبيا	2.6 مليون
مالي	1 مليون
النيجر	572 ألف
نيجيريا	2.8 مليون
الصومال	2.8 مليون
السودان	3.6 مليون

حتى يحدث ذلك بطريقة فعالة ومستدامة بقيادة الدول ودعمها بشكل متماسك من قبل المجتمع الدولي من خلال العمل الإنساني والإنمائي وذلك المتعلق بجهود السلام، سيواصل العديد من اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخليًا السعي للحصول على الأمان والحماية الدولية من خلال التنقلات الأولية والثانوية. بينما سيحاول الآخرون، بمن فيهم المهاجرون، البحث عن حياة أفضل على أمل العثور على عمل أو فرص تعليمية في مكان آخر. قد يؤدي تدهور الوضع الأمني في منطقة الساحل والضغط المتزايد على الخدمات بسبب زيادة عدد المهجرين بسبب النزاعات إلى مزيد من حالات النزوح والتحركات الخارجية، ليس فقط إلى البلدان الواقعة في أقصى الشمال، ولكن أيضًا إلى الدول الساحلية في غرب إفريقيا.[1] وبالمثل، فإن الوضع في نيجيريا وإثيوبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى قد يتسبب في مزيد من النزوح الداخلي والخارجي. بالتوازي مع انتهاء بعثة حفظ السلام المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي (يوناميد) التي استمرت 13 عامًا في دارفور بالسودان مع انسحاب كامل بحلول 30 يونيو 2021، سيتطلب الوضع مراقبة دقيقة فيما يتعلق بحماية المدنيين.

يدرّس معلم، يعمل لدى المجلس النرويجي للاجئين، في مدرسة غيدان رومجي في منطقة مارادي، النيجر، التي تستضيف 70 ألف لاجئ نيجيري، في سبتمبر 2020.

1. بلغ إجمالي النازحين واللاجئين وطالبي اللجوء في غرب منطقة الساحل (مالي والنيجر ونيجيريا وموريتانيا)، ديسمبر 2019، 2.96 مليون شخص؛ و 3.72 مليونًا في ديسمبر 2020؛ بزيادة قدرها 26%.

أدى الصراع الأخير في تيغراي، إثيوبيا، إلى مزيد من النزوح الداخلي والخارجي. ومن السابق لأوانه القول في هذه المرحلة ما إذا كانت الاستجابة الإنسانية ستتناسب مع احتياجات المهجرين بسبب النزاع، وما إذا كان بعض اللاجئين الذين يصلون إلى السودان قد يواصلون رحلتهم نحو ليبيا أو مصر.

من المرجح أن تشهد دول شمال إفريقيا زيادة في عدد الوافدين من طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين، سواء كوجهة نهائية أو كبلدان عبور في طريقهم إلى أوروبا. كما هو الحال في عام 2020، ستستمر دول شمال إفريقيا في رؤية مواطنيها (أي الجزائريين والمصريين والمغاربة والتونسيين) وهم يغادرون الى أوروبا، في الغالب كمهاجرين اقتصاديين بسبب تعكر الوضع الاقتصادي ومحاولة التعامل مع التأثير المستمر لوباء كوفيد19-، وما بعد التعافي من الوباء وخيبة الأمل المحتملة بين الشباب بعد الانتخابات. سيتواصل الوافدون عبر البحر من دول شمال إفريقيا إلى أوروبا بأعداد مختلفة، نظرا لتعدد العوامل، مثل: الوضع في البلدان والمنطقة، وأحوال الطقس، والقدرة على تحمل تكاليف الرحلة، وقدرات الإنقاذ والاعتراض للدول الساحلية، وتوافر آليات دخول آمنة وقانونية بديلة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، واستمرار الإفلات من العقاب الذي يتمتع به العديد من مهربي البشر والمتجرين بالأشخاص. سيعتمد الاستخدام المستقبلي للطرق البحرية أيضًا على توافر بدائل موثوقة لمعالجة الأسباب الجذرية في بلدان الاصل وتوفير سبل الوصول إلى الحقوق للسكان من خلال: (1) التنفيذ الفعلي لأهداف التنمية المستدامة ؛ و(2) الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والمشاركة في بلدان اللجوء والعبور والمقصد في شمال إفريقيا أو أوروبا، من خلال ضمان أن تحكم شروط دخول اللاجئين والعمال المهاجرين وإقامتهم وتوظيفهم أطرًا قانونية واضحة وعادلة تتماشى مع المعايير الدولية.

يبقى أن نرى ما إذا كانت البلدان في أوروبا التي تستقبل الوافدين عبرالبحر ستطبق إجراءات دخول فعالة عبر الحدود وتتلقى الدعم من الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي بشأن عمليات إعادة التوطين والعودة إلى بلدان الأصل بالنسبة للأشخاص الذين يتبين أنهم ليسوا بحاجة إلى حماية دولية أو بدون أساس قانوني آخر للبقاء. وسيتأثر ذلك بالمناقشات السياسية الجارية في الدول الساحلية في جنوب أوروبا والاتفاق المستقبلي بين دول الاتحاد الأوروبي بشأن الميثاق الجديد للهجرة واللجوء الذي اقترحته المفوضية الأوروبية في سبتمبر 2020. وقد تؤثر أيضًا على أنظمة إدارة الهجرة / اللجوء الضرورية التي طال انتظارها في بلدان شمال إفريقيا.

يمكن لحالة عدم الاستقرار السياسي المقترن بنزاعات مسلحة منخفضة المستوى في العديد من بلدان العبور الرئيسية والبلدان المضيفة أن تزيد التحركات الثانوية غير النظامية و / أو التسبب في نهاية المطاف في حدوث تدفقات عكسية إلى بلدان اللجوء أو العبور السابقة و /أو إلى بلدان الأصل. وقد تستمر عمليات الطرد الجماعي للمهاجرين واللاجئين كما جرى ذلك من ليبيا والجزائر إلى دول الجوار في عام 2020. وقد يرتفع نسق التحركات عبر الحدود، لا سيما في بلدان الشرق والقرن الإفريقي. كما قد يبقى تشديد الضوابط الحدودية عبر القارة الإفريقية الذي بدأ في أعقاب جهود التصدي لـ كوفيد19- ساريًا في بعض الدول مع استمرار الوباء حتى عام 2021. وقد يؤدي هذا إلى تغيرات إضافية في الطرق التي يستخدمها المهربون، حيث تشير الأدلة الظرفية الحالية إلى طرق جديدة يتم استخدامها مثل زيادة المغادرين من أراضي الصحراء الغربية ومن السنغال إلى جزر الكناري.

إن تزويد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء بمعلومات دقيقة حول المخاطر المرتبطة بالرحلات البرية أو البحرية غير النظامية المنظمة بالشبكات الإجرامية للمهربين لوحدها لن تمنع حدوث تحركات مختلطة غير نظامية. إذا لم تكن حملات التوعية مصحوبة بأنشطة برنامجية قوية تتناول احتياجات الحماية والمساعدة والحلول الرئيسية في جميع مراحل دورة النزوح وجميع المواقع على طول الطرق، فلن يكون هناك سرد مضاد أو استراتيجية أو مبادرة ملموسة لمكافحة دوافع التحركات المختلطة غير النظامية وما يرتبط بها من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مثل الاستغلال والانتهاكات المروعة التي يرتكبها المهربون والمتجرون بالأشخاص. ينطبق هذا النهج بنفس القدر على تنفيذ البرامج بموجب الاتفاق العالمي بشأن الهجرة كما ينطبق على الميثاق العالمي بشأن اللاجئين عندما يتعلق الأمر بمكافحة الاتجار بالأشخاص. بدون قيادة شاملة مشتركة بين الدولة والوكالات للاستجابات البرامجية الإنسانية والإنمائية، لن يكون لدى أولئك الذين يترددون في اتخاذ قرار بالانخراط في تحركات غير نظامية ما يثنيهم أو يوجههم نحو بدائل قانونية أكثر أمانًا واستدامة في المجتمعات التي يتواجدون فيها.

من غير المتوقع أن يتغير التكوين العمري والجنساني للتحركات المختلطة على طول الطرق، حيث تقل النساء عن الرجال الذين يشرعون في هذه الرحلات الخطيرة.

الرسم البياني 2 • **رسم ديموغرافي للوافدين عبر البحر الى إيطاليا ومالطا وإسبانيا**
يناير - أكتوبر 2020

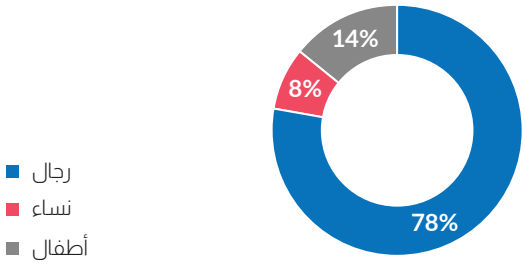

وفقًا للبيانات من يناير إلى أكتوبر 2020، نزل ما نسبته 78% من الرجال و 8% من النساء و 14% من الأطفال في إيطاليا ومالطا وإسبانيا. ومن المرجح أن يظل تقسيم الجنسية كما هو على طول كل طريق اعتمادًا على التطورات في بلدان الأصل وبلدان اللجوء الأول. يعتمد استخدام طريق ليبيا من قبل المهاجرين أو اللاجئين غير الأفارقة (مثل البنغاليين) على إرادة دول العبور ذات الصلة لمكافحة التهريب أو الاتجار بالأشخاص المرتبط بهذه التحركات. قد تشهد طرق غرب البحر الأبيض المتوسط وجزر الكناري وصول المزيد من الأشخاص الفارين من النزاعات والاضطهاد والذين يحتاجون الى حماية دولية في خضم التحركات المختلطة.

قد يختلف التأثير الاجتماعي والاقتصادي لوباء كوفيد19- على تنقل النازحين داخليًا واللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين من بلد إلى آخر ويعتمد ذلك على ما إذا كانوا في المخيمات أو المناطق الحضرية. لم يتضح بعد ما إذا كانت الاتجاهات الحالية للاجئين الذين يبيعون ممتلكاتهم وممتلكات عائلاتهم للبقاء على قيد الحياة وانخفاض حجم التحويلات المالية من جاليات المهجر ستكون عوامل تدفع التحركات نحو البلدان التي تعتبر فيها ظروف السلامة والكرامة ومستويات المعيشة أفضل. قد تخلق التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للوباء أيضًا ظروفًا للتوترات الاجتماعية، والاستياء، والاضطرابات السياسية، لا سيما في أكثر البلدان المتأثرة بأزمة الغذاء و تغير المناخ. وقد تنشأ أو تتفاقم التوترات بسبب القيود المستمرة على التنقل، واستخدام القوة المفرطة في تطبيق إجراءات الإغلاق، والارتفاعات الحادة في أسعار المواد الغذائية والسلع، و /أو فقدان الدخل. إذا تأثرت إمكانية الوصول إلى المراعي أو الأراضي الزراعية والمياه بسبب القيود المفروضة على حرية التنقل و/أو استنفاد الماشية، فقد يؤدي ذلك إلى مزيد من النزاعات بين المجتمعات المحلية في بعض المناطق مما يؤدي إلى النزوح الداخلي أوتدفق اللاجئين.

قد تتجاهل تدابير التحفيز وخطط الحماية الاجتماعية المناطق النائية - مثل تلك التي يتم فيها استضافة اللاجئين في كثير من الأحيان - لصالح المتاطق الحضرية الكبيرة التي يُنظر إليها على أنها تجلب المزيد من الفوائد السياسية التكميلية والشرعية والدعم. قد تسهل الاضطرابات الاجتماعية انتشار الإجرام الأكثر تنظيمًا، مما يؤدي بدوره إلى مزيد من النزوح من وإلى دول ومناطق مثل نيجيريا ومنطقة الساحل الأوسط وحوض بحيرة تشاد وشمال غرب السودان وجنوب ليبيا. ويمكن أن يؤدي التفاهم المتبادل بين الجماعات الإجرامية والجماعات المسلحة المتطرفة، كما جرى في عام 2020، إلى تجدد الهجمات، بما في ذلك على وكالات الإغاثة، بناءً على المشاعر المعادية للأجانب.

وكما تبين على نطاق ضيق خلال اعادة الانتخابات في عام 2020، سيبقى العنف المرتبط بالانتخابات أيضًا من المخاطر في عام 2021 مع إجراء 18 من الانتخابات المتوقعة في القارةالإفريقية، بعضها يجري في بلدان هشة للغاية. وبغض النظرعما إذا تم المضي قدمًا في هذه الانتخابات أو تأجيلها، فهناك خطر من أن يؤدي العنف المرتبط بالانتخابات إلى هروب الأشخاص داخليًا وخارجيًا إلى البلدان المجاورة. في هذا السياق، في ديسمبر2020 بلغ عدد الفارين من كوت ديفوار إلى ليبيريا والدول المجاورة الأخرى أكثر من 24،000 شخص.

قد تتحول بعض النزاعات السياسية إلى نزاعات مسلحة تؤثر على البلدان المجاورة، كما هو الحال في تيغراي (إثيوبيا)، لكن جهود بناء السلام والمصالحة قد تمهد الطريق لحلول مستدامة في بلدان أخرى (مثل السودان وجنوب السودان).

© UNHCR / C. FOHLEN

أولويات عام 2021

المفوضية، طريق وسط البحر الأبيض المتوسط: العمل على بدائل للرحلات الخطرة، أكتوبر2017؛ والمفوضية، الطرق المؤدية إلى البحر الأبيض المتوسط ، يونيو 2019

كما ذكرنا سابقًا، هذه الاستراتيجية تُحدِّث الاستراتيجية الإقليمية الصادرة في أكتوبر 2017 وتحديثها اللاحق في يونيو 2019.* بسبب فجوات التمويل المذكورة أعلاه، والتي قد تستمر في عام 2021 مع الانكماش الاقتصادي العالمي وتأثيره على المساعدة الإنمائية الرسمية من المرجح أن تضطر الإدارات الإقليمية للمفوضية ومكاتبها العملياتية إلى عدم ترتيب أولويات العديد من الأنشطة الرئيسية الضرورية لتعزيز حماية اللاجئين والوصول إلى الحلول ضمن ميزانيات برامج التشغيل الخاصة بهم، حتى لو تم تضمين هذه الاحتياجات في النداء العالمي للمفوضية*.

النداء العالمي المحدث للمفوضية 2021

وصل عبدو، مواطن تشادي، وروني، مواطن من جمهورية إفريقيا الوسطى، وكلاهما لاجئان يعيشان في النيجر، إلى مطار شارل ديغول بفضل منح للدراسة في مدرسة 3A للأعمال والتنمية الدولية في ليون في سبتمبر 2020 بفضل الجهود المشتركة للمنظمة غير الربحية « Forum Refugees-Cosi» والمفوضية والسفارة الفرنسية في النيجر ومدرسة 3A.

توجد بعض هذه الثغرات في عمليات استضافة اللاجئين الرئيسية، حيث يمكن أن يؤدي تنفيذ برامج الحماية والمساعدة إلى تقليل التحركات الثانوية والمخاطر المرتبطة بها. بالنظر إلى بعض الإنجازات التي تحققت منذ عام 2017، واتجاهات التمويل، وردود فعل اللاجئين خلال المشاورات حول الاحتياجات والفجوات، ومراعاة الحقائق والتجارب التشغيلية، حددت المفوضية الأنشطة المستهدفة التالية لتكثيف جهود حشد التأييد والدعم:

1 **تعزيز سبل الوصول للأشخاص المعنيين وتحديدهم وإحالتهم وتقديم المساعدة لهم على طول الطرق الرئيسية:** ستسعى المفوضية إلى تعزيز عمليات الرصد والوصول للاشخاص الذين تعنى بهم على مستوى المجتمع مع الشركاء خارج العواصم، وتعزيز الحماية والمساعدة والإحالات لتقديم خدمات عالية الجودة

© UNHCR / T. JONES

مجموعة من اللاجئين يلعبون الكرة الطائرة في مركز غاشورة للعبور الطارئ في رواندا بعد إجلائهم من ليبيا

(مثل الغذاء والمأوى والصحة والدعم النفسي والاجتماعي والنقل والمساعدة لضحايا الاتجار*) والحلول على طول الطرق الرئيسية. سيعزز ذلك تحديد الأشخاص من ذوي احتياجات الحماية الدولية وغيرها من الاحتياجات، بما في ذلك الضحايا الاتجار أو الأشخاص المعرضين لخطرالاتجار والناجين من الانتهاكات الأخرى، وتحسين وصولهم إلى الخدمات والحماية والحلول المتعددة القطاعات المصممة خصيصًا لاحتياجاتهم الخاصة.

المفوضية، وثيقة إطار عمل المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة بشأن تطوير إجراءات تشغيل موحدة لتسهيل تحديد وحماية ضحايا الاتجار بالأشخاص، يونيو 2020

2 تقديم خدمات التعليم للأطفال اللاجئين، والتدريب المهني للشباب اللاجئين، ودعم الأسر الحاضنة. وينطبق في كل من المخيمات والمناطق الحضرية في البلدان ذات المعدلات العالية من التحركات الثانوية الخطرة.

3 توفيرموارد إضافية لتنفيذ و/ أو تعزيز معالجة الحالات الفردية في المواقع النائية لتقليل التراكم الحالي سيساعد على إزالة عوامل دفع التحركات الثانوية. يتعين على بعض طالبي اللجوء الانتظار لفترات طويلة من الوقت دون مساعدة

وتسجيل وتوثيق من قبل الدول و/ أو المفوضية من أجل الوصول إلى خدمات الحماية أوالدعم. وهذا يشمل ما قبل التسجيل وخلال التسجيل والتوثيق وتحديد المصلحة الفضلى وتحديد وضع اللاجئ ومقابلات إعادة التوطين ومعالجتها، فضلًا عن مقابلات الحماية والخدمات والإحالات لضحايا الاتجار. إن توسيع نطاق هذه الخدمات إلى الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية بشكل أسرع لتشمل المواقع النائية سيشجع المزيد من طالبي اللجوء على الاستفادة من الخيارات الحالية أينما كانوا. بالإضافة إلى ذلك، ستوفر قدرة التسجيل المعززة وضوحًا أكبر حول أنماط وأسباب التحركات الثانوية. قد يؤدي نقص التمويل لمثل هذه الأنشطة إلى تراكم أكبر ومزيد من الحوافز للمضي قدمًا.

4 تقديم المساعدة النقدية للاجئين الضعفاء حسب المخاطر والاحتياجات في المناطق الحضرية ودعم أنشطة سبل العيش في المخيمات ذات المعدلات العالية من التحركات الثانوية غير المنتظمة. سيتم تقديم هذه المساعدة بالتوازي مع الجهود المتجددة مع الدول لتعزيز دمج اللاجئين في أنظمة التنمية الوطنية التي من شأنها أن تضمن وتحمي كرامة اللاجئين وحقوقهم وتطلعاتهم نحو تحسين قدرتهم على الصمود.

5 **التيسير الفعال للم شمل الأسرة.** لا يزال الوصول إلى هذا المسار التكميلي للاجئين من النساء والأطفال، بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، صعبًا على طول الطرق. تتمثل الخطة في توسيع المشروع التجريبي الحالي في مصر وإثيوبيا وليبيا والسودان ليشمل مناطق أخرى بها أعداد كبيرة من حالات لم شمل الأسر داخل المنطقة وكذلك في البلدان التي لا يشملها هذا النداء في الشرق الأوسط، وتحديدًا في العراق والأردن ولبنان وإسرائيل. بناء على نجاح مشروع لم شمل الأسرة في منطقة وسط البحر الأبيض المتوسط، سيتم الانتهاء من مذكرات التفاهم العالمية مع الشركاء الرئيسيين في لم شمل الأسرة الذين يقدمون المساعدة القانونية ويسهلون السفر في عام 2021. وسيضمن ذلك تمتع المزيد من الأشخاص المعنيين بهذه الحقوق بما يتماشى مع استراتيجية المفوضية الثلاثية السنوات بشأن إعادة التوطين والمسارات التكميلية والميثاق العالمي بشأن اللاجئين.* من خلال المزيد من جهود حشد التأييد مع الدول، ستواصل المفوضية محاولة إزالة الحواجز الهيكلية أمام لم شمل الأسرة، والتي تؤثر بشكل غير متناسب على اللاجئين وطالبي اللجوء.

المفوضية، استراتيجية السنوات الثلاث (2019، 2021) بشأن إعادة التوطين والمسارات التكميلية، يونيو 2019

6 **تعزيز استخدام آليتي العبور الطَارئ في النيجر ورواندا** لطالبي اللجوء واللاجئين الذين تم إجلاؤهم من ليبيا من خلال تسريع جميع جوانب المعالجة لضمان كفاءة أكبر. تطوير ممرات إنسانية مع إيطاليا ودول أخرى من أجل الإجلاء وانقاذ حياة اللاجئين الضعفاء من ليبيا وتعزيز استخدام المسارات التكميلية الأخرى.

7 **توسيع التواصل بين الأفراد والاتصال الرقمي مع المجتمعات على طول جميع الطرقات.** مواصلة الاستثمار في وتعزيز مساءلة المفوضية تجاه السكان المتضررين من خلال تعزيز منهجيات وأنظمة التواصل مع المجتمعات بما في ذلك مبادرة «رواية القصة الحقيقية». في سياق السياسة العالمية للمفوضية وإطار الحوكمة بشأن المساءلة تجاه السكان المتضررين و التواصل مع المجتمعا ، يتعاون مكتب المبعوث الخاص مع المكاتب الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغرب ووسط إفريقيا و شرق إفريقيا والقرن الإفريقي والبحيرات الكبرى ومكتب أوروبا لتطوير وتنفيذ استراتيجيات التواصل مع المجتمعات وخطط العمل ومجموعات الأدوات بما في ذلك الكتيبات ومنصات الوسائط المرئية والاجتماعية. كما ستعمل المفوضية على تطوير المنصة التجريبية «قاعدة المعرفة» في ليبيا وتونس لنشر المعلومات حول خدمات الحماية المتاحة بالإضافة إلى المسارات القانونية التكميلية للحلول. بالتوازي وعلى وجه التحديد، كجزء من تعزيز «رواية القصة الحقيقية»، سيتم البحث عن شهادات إضافية على طرق غرب إفريقيا لإبلاغ الاشخاص بشكل أكبر بالمخاطر المتعلقة بالطريق عبر إقليم الصحراء الغربية وموريتانيا والمغرب إلى إسبانيا وكذلك على بدائل التحركات غيرالنظامية. سيتم تنفيذ استراتيجيات التواصل مع المجتمعات و صندوق الأدوات المرتبطة بها عبر جميع المكاتب ذات الصلة على طول الطرق لاستخدامها عبر help.unhcr.org

8 **بناء شراكات واسعة لتعزيز الجهود لحماية اللاجئين وطالبي اللجوء وتفادي وقوعهم ضحايا للاتجار وغيره من الجرائم الخطيرة**. ويشمل ذلك تعزيز تحديدهم وإحالتهم إلى الخدمات والإجراءات المناسبة*، والتقييم المنهجي لاحتياجات الحماية الدولية المحتملة، والحماية الفورية للضحايا، وتدابير دعم الوصول إلى العدالة، بما في ذلك الدعوة إلى محاسبة الجناة باستمرار.

انظر المفوضية، خطة العمل المكونة من 10 نقاط، تحديث 2016، ديسمبر 2016

الفصل الخامس: آلية الفحص والإحالة

والفصل 6: عمليات وإجراءات مختلفة

9 **بالإضافة إلى ذلك، ستواصل المفوضية دعم الدول الأعضاء لتنفيذ الاتفاق العالمي بشأن الهجرة** ، بما في ذلك بعض أهدافه مثل الهدف 5 «لتعزيز توافر ومرونة مسارات الهجرة النظامية» والهدف 21 «التعاون في تيسير العودة الأمنة والكريمة وإعادة القبول، فضلًا عن إعادة الإدماج المستدام «. ستقوم المفوضية بذلك كعضو في اللجنة التنفيذية لشبكة الهجرة التابعة للأمم المتحدة.

© SOS MEDITERRANEE / F. GASPERINI

المجالات التكميلية لجهود حشد التأييد ذات الأولوية

وبينما ستركزمكاتب المفوضية على البنود المذكورة أعلاه، ستواصل المفوضية، بالإضافة إلى ذلك، تعزيز دعوتها بشأن القضايا التالية:

- الدعوة والمشاركة من أجل تعزيز قدرة الإنقاذ في البحر، والتي تشمل الدول ومالكي السفن التجارية والسفن الخاصة/ التي تملكها المنظمات غيرالحكومية، وتنفيذ آلية إنزال إقليمية، المقترحة من طرف المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة، والتي تضمن استجابة متسقة ومتوقعة لعمليات الإنقاذ والإنزال على اليابسة دون تأخيرفي البلدان الآمنة على طول البحرالأبيض المتوسط وعدم تجريم جهود الإنقاذ وتقديم المساعدة التقنية لدول الإنزال عند الحاجة .

أنقذت سفينة أوشن فايكنغ، ذات طاقم منظمة إس أو إس المتوسطية غير الحكومية، 180 لاجئًا ومهاجرًا غرق مركبهم، لكن تم رفض إنزالهم في إيطاليا لأكثر من أسبوع في يونيو 2020.

- زيادة دعم الدعوة والحوار بين الدول المرسلة والدول المستقبلة للأشخاص الذين يتبين أنهم ليسوا بحاجة للحماية الدولية بعد تطبيق إجراءات عادلة.

- الدعوة لزيادة الوصول إلى إعادة التوطين والمسارات التكميلية من البلدان الواقعة على طول وسط وغرب طرق البحرالأبيض المتوسط لضمان استجابة حماية إقليمية شاملة، وتقليل التحركات الثانوية، وتجنب خلق عوامل جذب نحو ليبيا والنيجر وتونس والمغرب كنقاط انطلاق رئيسية وبلدان المقصد.

المتطلبات المالية لأبرز الأنشطة في العام 2021

بالنظر الى انماط التمويل في السنوات الفارطة, تشعر المفوضية بالقلق ازاء امكانية تهميش الانشطة التالية, المدرجة في ميزانية عام 2021 للوضع في البحر الابيض المتوسط، قد يتعين عدم ترتيب أولويتها. وبينما تكرر المفوضية مناشدتها للميزانية بأكملها، فإنها تلفت الإنتباه إلى هذه العناصر هنا كجزء لا يتجزأ من تنفيذ البرنامج ككل ونجاحه.

100 مليون دولار أمريكي

الجدول 1 • **المتطلبات المالية لأبرز الأنشطة في العام 2021** | دولار أمريكي

المنطقة / المكتب	الميزانية المطلوبة
أوروبا	5,800,000
شرق إفريقيا والقرن الإفريقي	22,942,773
شمال إفريقيا	26,070,527
غرب ووسط إفريقيا	43,291,200
مكتب المبعوث الخاص	1,980,00
المتطلبات الإجمالية	**100,084,500**

الرسم البياني 3 • المتطلبات المالية لأبرز الأنشطة في العام 2021
حسب المنطقة/المكتب

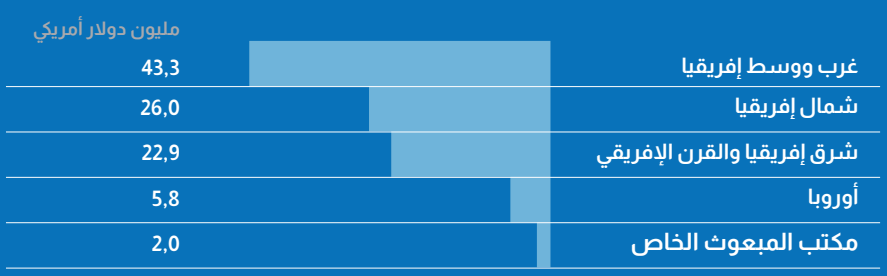

© UNHCR / S. CHERKAOUI

المكونات الإقليمية الفرعية

منطقة غرب ووسط إفريقيا

تتسم منطقة غرب ووسط إفريقيا بتحركات بشرية كبيرة، لأسباب اجتماعية واقتصادية وكذلك بسبب النزوح القسري من الصراع والعنف والاضطهاد. لطالما كانت التحركات المدفوعة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية محل اهتمام في النقاش العام، في حين لم يولى الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية في التحركات المختلطة مثل ذلك الاهتمام بسبب عدم كفاية البيانات. لكن منذ عام 2015، ازدادت عمليات الرصد والبحث بشكل كبير، مما أدى إلى اعتراف أوسع بمكون النزوح القسري في التحركات المختلطة. علاوة على ذلك، فإن تفاقم الصراع في منطقة الساحل لم يؤد فقط إلى نزوح داخلي هائل وتدفقات اللاجئين إلى الخارج، بل أدى أيضًا إلى تهديد مساحة اللجوء داخل المنطقة. ومن المرجح أن تؤدي هذه العوامل، إلى جانب خطر امتداد الصراع إلى البلدان الساحلية، إلى مزيد من النزوح القسري داخل المنطقة وخارجها في السنوات القادمة.

يدرس محمد، ذو السبعة عشرعامًا، الذي غادر مالي مع والديه منذ 6 سنوات، في مدرسة في مخيم غودوبو للاجئين في بوركينا فاسو، في فبراير 2020.

تستضيف منطقة غرب ووسط إفريقيا حاليًا 10.9 مليون شخص تعنى بهم المفوضية.* تمثل زيادة بنسبة 18% مقارنة ببداية عام 2020، ويرجع ذلك أساسًا إلى ارتفاع مستوى النزوح في وسط الساحل (بوركينا فاسو ومالي والنيجر). ومن الدوافع الرئيسية الأخرى للنزوح في المنطقة هناك أزمة حوض بحيرة تشاد، واستمرار حالة عدم الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى، وأزمة الشمال الغربي والجنوب الغربي في الكاميرون، والصراع في دارفور مما أدى إلى تدفق اللاجئين السودانيين إلى تشاد. بالإضافة إلى ذلك، تستضيف المنطقة العديد من مجموعات اللاجئين الصغيرة، غالبًا لمدة مطولة، بالإضافة إلى عدد صغير من الحالات الفردية التي تحتاج إلى حماية دولية بسبب عوامل مثل الانتماء السياسي أو التوجه الجنسي.

بما في ذلك (حتى ديسمبر 2020)

اللاجئون	1.4 م
النازحون داخليا	6.4 م
الأشخاص المعرضون لخطر انعدام الجنسية	1.7 مليون
العائدون	1.3 مليون
آخرون ممن تعنى بهم المفوضية	138،0000

في حين يتم استضافة معظم السكان النازحين قسرًا من غرب ووسط إفريقيا داخل المنطقة نفسها، الا أنه يفوق قدرة استيعاب المجتمعات المضيفة بسبب حجم النزوح والتحديات التي تواجها الحكومات من اجل التنمية المحلية بها، وتوفير الحماية والخدمات الأساسية وفرص كسب العيش للمهجرين والمجتمعات المضيفة لهم. علاوة على ذلك، يعمل انعدام الأمن المتزايد في مناطق اللجوء الأول إلى خلق تحركات ثانوية

غيرمنتظمة. ومع ذلك، يعتبرالافتقار إلى الحماية، ومحدودية الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية، وانعدام فرص كسب العيش عاملا أساسيا للتحركات غير النظامية للنازحين قسرًا. وهذه التحركات مستمرة على الرغم من المخاطر التي تنطوي عليها.

وفي هذا الصدد، لا تزال بلدان غرب ووسط إفريقيا تمثل بلدان أصل وعبور مهمة للتدفقات المختلطة نحو شمال إفريقيا وأوروبا والمنطقة نفسها. وتتيح اتفاقيات حرية التنقل الإقليمية من خلال المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا للكثيرين بالسفر في وسائل النقل العام إلى غاو، مالي أو أغاديز، النيجر دون الحاجة إلى التعامل مع المهربين. ومع ذلك، فإن آخرين، وخاصة النساء والأطفال في المناطق الهشة، مثل أجزاء من نيجيريا، قد يقعون بالفعل في أيدي المهربين وقت المغادرة. في حين أن طلبات الرشوة من قبل بعض وكلاء إنفاذ القانون متكررة في جميع أنحاء المنطقة، فإن مخاطر العنف الجسدي والعنف القائم على نوع الجنس والاختطاف والوفاة تزداد في المنطقة الشمالية من منطقة غرب إفريقيا، حيث يضطر الأشخاص المهجرون عبر مناطق النزاع غالبًا إلى اللجوء إلى المهربين وقد يقعون ضحية للمتجرين بالأشخاص.

لا يزال من الصعب تحديد الحجم الإجمالي للتحركات المختلطة داخل هذه المنطقة بسبب الحركة القائمة على النقل العام بدون تأشيرة داخل منطقة الإيكواس وبعض دول شمال إفريقيا، وبسبب الطبيعة السرية للتحركات الثانوية للأشخاص الذين يغادرون المنطقة. ومع ذلك، تشير البيانات من مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة إلى أن الأرقام تظل كبيرة على الرغم من الانخفاض النسبي على مدى السنوات القليلة الماضية. في النيجر وحدها، لاحظت مراقبة التدفق التابعة للمنظمة الدولية للهجرة نزوح ما يقرب من 202،500 شخص من مختلف الجنسيات في عام 2019 وأكثر من 70،600 شخص حتى يوليو 2020.* من المرجح أن يكون العدد الفعلي للأشخاص أعلى بكثير، بما في ذلك أولئك الذين لم يصادفوا أجهزة مراقبة مصفوفة تتبع النزوح. علاوة على ذلك، تشير إحصاءات اللجوء في الاتحاد الأوروبي إلى أن أكثر من 300 ألف شخص من غرب ووسط إفريقيا طلبوا اللجوء في الاتحاد الأوروبي في 2017-2019. وهذا يمثل حوالي 15.8% من إجمالي الطلبات. في نفس الإطار الزمني، من أصل 315، تم اتخاذ 110 قرارًا ابتدائيًا بخصوص طلبات اللجوء المقدمة من مواطني دول غرب ووسط إفريقيا وتلقى 21% قرارًا إيجابيًا. من خلال تشاد، ترتبط منطقة غرب ووسط إفريقيا أيضًا بالطرق من الشرق والقرن الإفريقي، مع

المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة تتبع النزوح- رصد التدفق السكاني- النيجر، صفحة 3. يوليو 2020

الرسم البياني 4 • تزايد عدد الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في دول الساحل

موريتانيا ، مالي ، النيجر ، بوركينا فاسو ، تشاد

اللاجئون وطالبو اللجوء والنازحون داخليا والعائدون (اللاجئون والنازحون داخليا) وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية

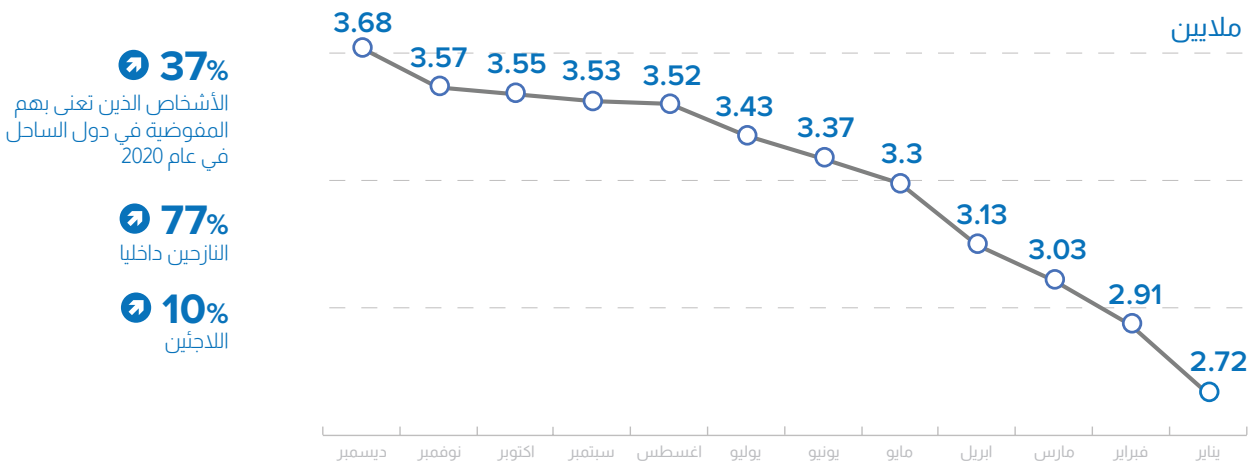

37% الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في دول الساحل في عام 2020

77% النازحين داخليا

10% اللاجئين

الخريطة 3 • الطرق عبر غرب ووسط إفريقيا إلى أوروبا

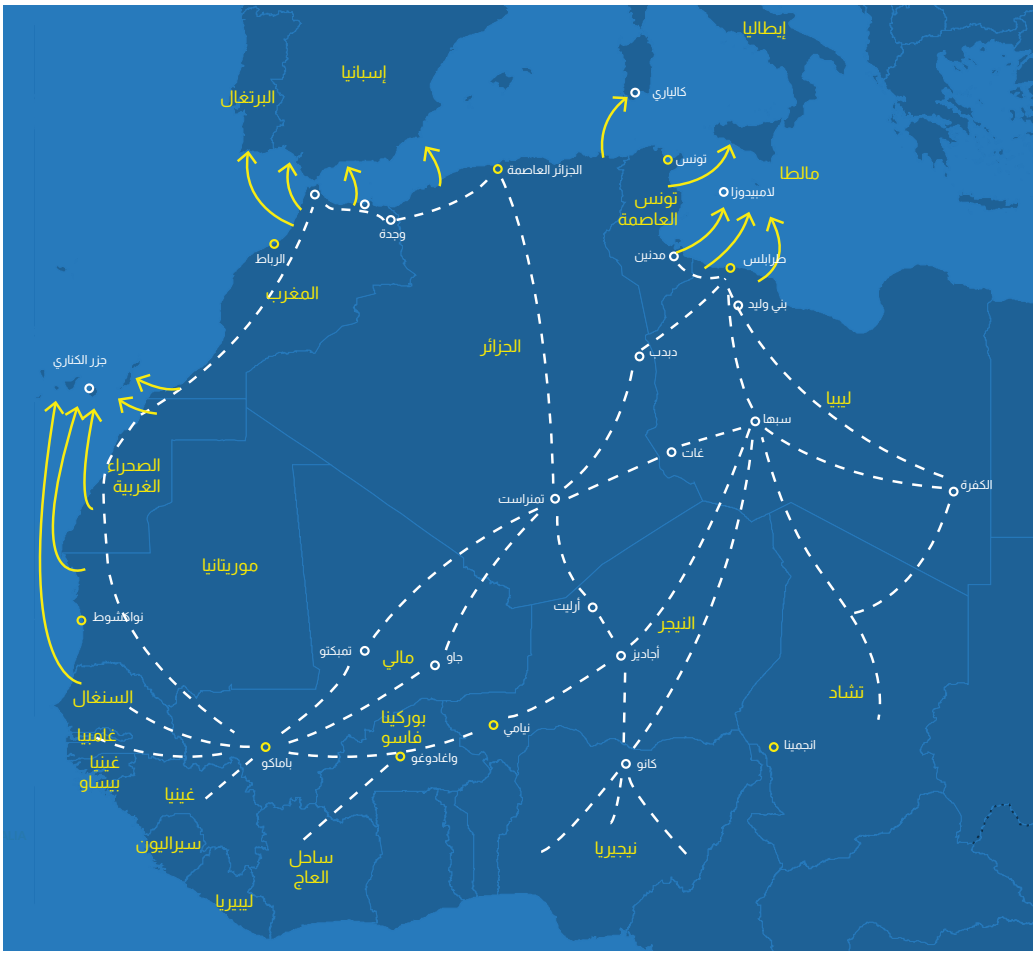

فرار السودانيين إلى تشاد، وغالبًا ما يقومون بتحركات ثانوية من هناك. بشكل عام، قدم أكثر من 29.600 مواطن سوداني طلبات لجوء في الاتحاد الأوروبي من يناير 2017 إلى ديسمبر 2020 وحصل 58% منهم على قرارًا ابتدائيًا إيجابيًا.

تزايد عدد الأشخاص السالكين للطريق البحري لغرب إفريقيا منذ عام 2019. وتشمل التحركات عبر هذا الطريق، والتي كانت متكررة في الماضي (لا سيما في عام 2006)، العبورمن سواحل المغرب أو موريتانيا الى جزر الكناري في إسبانيا. ولكن غالبًا ماتنطلق هذه الرحلات من سواحل السنغال وتتوسطها العديد من المراحل وفترات عبور. ووفقًا للمنظمة الدولية للهجرة تم الإبلاغ عن أكثر من 60 حدثًا للمغادرة البحرية من السنغال في شهر سبتمبر 2020. بينما وقعت ثلاث حوادث غرق لمراكب غادرت من السنغال مع خسائر بشرية فادحة في غضون أسبوع واحد في نوفمبر 2020 .

للاستجابة بشكل فعال لمخاطر انخراط اللاجئين وطالبي اللجوء في تحركات غير نظامية داخل غرب ووسط إفريقيا باتجاه شمال إفريقيا، تتطلب مكاتب المفوضية والأنشطة الإقليمية التالية تمويلاً عاجلًا:

الجدول • المتطلبات المالية لأبرز الأنشطة في العام 2021 في منطقة غرب ووسط إفريقيا | دولار أميركي

43.29 مليون دولار أمريكي

البلد	الميزانية المطلوبة
بوركينا فاسو	2,900,000
مكاتب المفوضية المتعددة في الكاميرون	4,707,600
تشاد	2,980,000
ساحل العاج	1,000,000
مالي	4,900,000
النيجر	7,945,000
نيجيريا	10,558,600
الأنشطة الإقليمية	7,800,000
مكاتب المفوضية المتعددة في السنغال	500,000
المجموع	**43,291,200**

البلد / النشاط	الميزانية المطلوبة
بوركينا فاسو	2,900,000
تعزيز التواصل والمساعدة وتقديم الخدمات (الطعام، المأوى، الصحة النفسية والدعم النفسي الإجتماعي)	1,600,000
تحسين الإعتماد على الذات والمعيشة	900,000
دعم معالجة الحالة في المواقع البعيدة	400,000
تشاد	2,980,000
التواصل الإجتماعي مع المجتمعات	235,000
خدمات التعليم للأطفال اللاجئين	950,000
إدارة المعلومات	270,000
دعم معالجة الحالات في المواقع النائية ولم شمل الأسرة	25,000
أنشطة كسب العيش	1,500,000
ساحل العاج (كوت ديفوار)	100,000
التواصل مع المجتمعات	50,000
تجميع البيانات وتحليلها	50,000
تعزيز التواصل وتقديم الخدمات في المواقع النائية	150,000
تعزيز العودة المستدامة	300,000
دعم معالجة الحالة في المواقع النائية	450,000
مالي	4,900,000

البلد / النشاط	الميزانية المطلوبة
التيسير النشاط للوصول إلى لم شمل الأسرة	60,000
التواصل مع المجتمعات	300,000
تجميع البيانات وتحليلها	390,000
خدمات التعليم للأطفال اللاجئين	1,000,000
تعزيز التواصل وتقديم الخدمات في المواقع التالية	1,300,000
تعزيز نظام الرعاية الصحية الوطني	675,000
دعم العائلات المضيفة	140,000
دعم أنشطة كسب العيش	710,000
الكاميرون (إم سي يو)	**4,707,600**
تعزيز القدرات (الكاميرون،الغائبون)	100,000
التواصل مع المجتمعات	320,000
دراسة عن التحركات المختلطة	300,000
إقامة شراكات	300,000
تسهيل لم شمل الأسرة	160,000
دعم لمعالجة الحالة	3,527,600
النيجر	**7,945,000**
البنية التحتية في مركز آلية العبور الطَارئ	1,600,000
الدعم النفسي والاجتماعي	530,000
التواصل على طول الطريق	500,000
خدمات التعليم للأطفال اللاجئين, والتدريب المهني للشباب اللاجئين، ودعم الأسر الحاضنة	130,000
تعزيز التواصل وتقديم الخدمات في المواقع النائية	2,250,000
دعم معالجة الحالة في المواقع البعيدة	2,900,000
دعم أنشطة كسب العيش	35,000
نيجيريا	**10,558,600**
التواصل مع المجتمعات على طول طريق التحركات المختلطة	558,600
تعزيز التواصل وتقديم الخدمات	4,500,000
تعزيز التواصل وتقديم الخدمات النازحون داخليا في الشمال الشرقي	5,500,000
السنغال	**500,000**
تقديم المساعدة للناجين في البحر في السنغال وغامبيا وغينيا بيساو	200,000
بناء القدرات في مجال الحماية الدولية	100,000
إنشاء شبكة من الشركاء لتحديد وإحالة الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية	150,000
التواصل	50,000
الأنشطة الإقليمية	**7,800,000**
عش وتعلم وشارك (LLP)	5,200,000
المشروع المشترك عبر الحدود مع أصحاب المصلحة الإقليميين الرئيسيين	800,000
تطوير إطار عمل منسق لحماية اللاجئين داخل دول المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا	100,000
توسيع رواية القصة الحقيقية (مالي وتشاد وكوت ديفوار)	1,700,000
مجموع	**43,291,200**

مليون دولار أميركي

- تشاد 2.2 مليون
- كوت ديفوار 1 مليون
- مالي 1.5 مليون
- المكتب الإقليمي 500,000

© UNHCR / H. EL HAG

منطقة الشرق والقرن الإفريقي

لا تزال منطقة الشرق والقرن الإفريقي والبحيرات العظمى واحدة من أكثر المناطق الفرعية غير المستقرة والمعقدة من حيث التنقل في القارة مع حالات نزوح مطولة وجديدة مدفوعة بعدم الاستقرار، والصراعات الوطنية والمحلية، وانتهاكات حقوق الإنسان. تعاني المنطقة من فقر مزمن وتقلب مناخي شديد، مما يؤدي أيضًا إلى أشكال مختلفة من التنقل والنزوح. تستضيف المنطقة الفرعية العديد من اللاجئين النازحين من بوروندي وإريتريا والصومال وجنوب السودان، من بين دول أخرى، والتي تمثل بعضًا من أكبر أزمات النزوح في العالم ولديها حاليًا أعلى احتياجات إعادة التوطين على مستوى العالم. تستضيف دول الشرق والقرن الإفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى حاليًا 4.7 مليون لاجئ، غالبيتهم من النساء والأطفال، بالإضافة إلى 8.8 مليون نازح داخلي. تستضيف المنطقة مجموع 13.5 مليون شخص ممن تعنى بهم المفوضية اعتبارًا من ديسمبر 2020. وبينما واصلت بعض البلدان إظهار كرم لافت تجاه السكان المهجرين، شهدت المنطقة أيضًا تشديدًا تدريجيًا لأنظمة اللجوء، وعجز السلطات أو عدم رغبتها والمجتمعات المضيفة للحفاظ على مساحة اللجوء والاستجابة المستمرة للاستجابة لحالات اللجوء المطولة.

عائلة من اللاجئين الإثيوبيين التي فرت من الاشتباكات في المنطقة الشمالية للبلاد، تيغراي، تستريح بعد عبور الحدود إلى حمديات، السودان، في نوفمبر 2020.

في حين أنه غالبًا ما تعتبرالعودة الطوعية إلى بلد الأصل الحل الدائم المفضل لأكبر عدد من اللاجئين، إلا أنها أيضًا الأكثر صعوبة في تحقيقها. الاندماج المحلي في الدولة المضيفة وإعادة التوطين في دول ثالثة عناصر مهمة من الناحية السياسية في الحفاظ

الخريطة 4 • الطرق عبر الشرق ومنطقة القرن الإفريقي وأوروبا

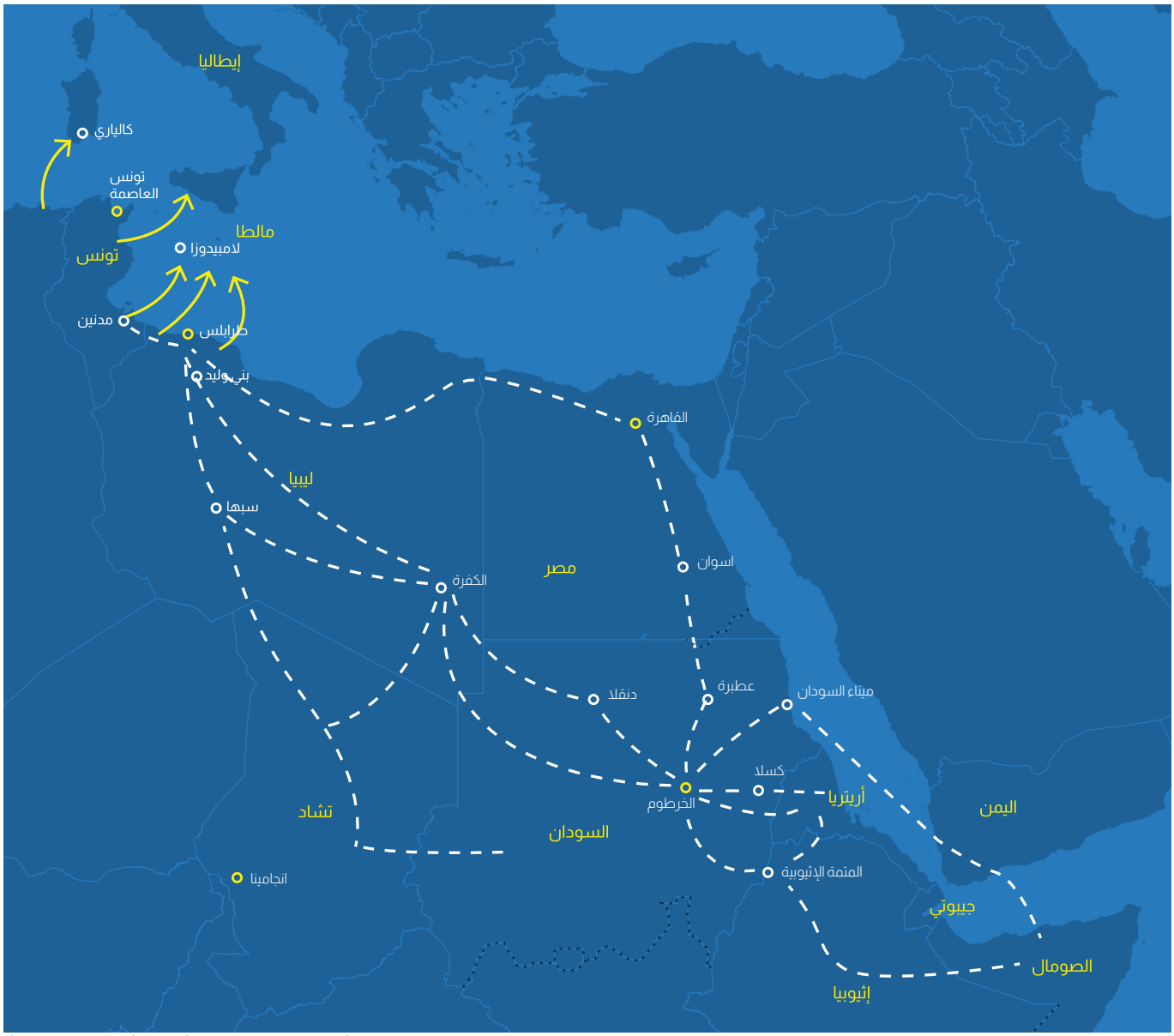

إنّ الحدود والأسماء الظّاهرة على هذه الخريطة لا تشير إلى أنّ الأمم المتّحدة توافق أو تقبل أو تعترف بها رسميًّا

على «التوازن» بين الحلول المختلفة والمساهمة في تقاسم المسؤولية العادل وفي اعتماد نهج شامل للحلول الدائمة. ومع ذلك ، أدى التخفيض بنسبة 50٪ في حصة إعادة التوطين للمنطقة بين عامي 2019 و 2020 وتقلص مساحة اللجوء إلى إثارة مخاوف بشأن التزام المجتمع الدولي بتقاسم المسؤولية.

لا يزال نطاق وحجم وتعقيد التحركات المختلطة في الشرق والقرن ومنطقة البحيرات الكبرى مهمًا، حيث تولد الصراعات المتفرقة والفقر المزمن وتغير المناخ تحركات ثانوية من منطقة تيغراي وداخلها، إثيوبيا، التي بدأت في نوفمبر 2020، قد تخلق خطرًا محتملًا

أبلغ اللاجئون الإثيوبيون عن وجود صعوبات للوصول إلى بر الأمان في السودان حيث اقتربت الأعداد من 50.000 لاجئ. 11 ديسمبر 2020

بيان منسوب إلى المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي حول الوضع في منطقة تيغراي الأثيوبية، 11 ديسمبر 2020

بالتحركات المستمرة عبر طرق شرق إفريقيا التي تؤثر على كل من المواطنين الإثيوبيين واللاجئين الإريتريين.* في الاعتبار الأنشطة البرنامجية المدرجة في النداء الإقليمي للمفوضية بشأن حالة الطوارئ في إثيوبيا (تيغراي) في 23 ديسمبر 2020.* يشكل الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية جزءًا من السكان الذين ينتقلون في تدفقات مختلطة، بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين بذويهم، سواء داخل المنطقة أو في الطريق إلى شمال إفريقيا أو أوروبا أو الشرق الأوسط أو جنوب إفريقيا. تجري تحركات ثانوية خطيرة بشكل خاص من قبل المواطنين الإريتريين والصوماليين والإثيوبيين وجنوب السودان.

حالة الطوارئ في إثيوبيا (تيغراي)، النداء الإقليمي للمفوضية. يناير - يونيو 2021

علاوة على ذلك، تشير إحصاءات اللجوء إلى أنه في 2017-2019 ، طلب ما يزيد قليلًا عن 147،000 شخص من شرق / القرن الإفريقي اللجوء في منطقة الاتحاد الأوروبي +.* ويمثل هذا حوالي 7% من إجمالي الطلبات في هذه المنطقة في هذه الفترة. في نفس الإطار الزمني، من بين 167،400 قرار ابتدائي تم اتخاذه بخصوص طلبات اللجوء المقدمة من مواطني دول شرق إفريقيا والقرن الإفريقي، تم منح 63% الحماية الدولية.*

وهذا يشمل 28 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي آنذاك بالإضافة إلى أيسلندا وليختنشتاين والنرويج وسويسرا

استنادًا إلى بيانات يوروستات لمواطني جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا والصومال وجنوب السودان والسودان

توجد فرص في العلاقة الإنسانية / التنموية حيث قطعت المفوضية خطوات واسعة في الآونة الأخيرة لإشراك المزيد من الجهات الفاعلة المتنوعة في الاستجابة للنزوح. تم تجريب الإطار الشامل للاستجابة للاجئين في ست عمليات في المنطقة (جيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال ورواندا وأوغندا). على الصعيد العالمي، سيتم توفير ما يصل إلى 2.2 مليار دولار لنافذة مخصصة للاجئين والمجتمعات المضيفة على مدى السنوات الثلاث المقبلة من البنك الدولي. التمويل هو جزء من التجديد التاسع عشر الذي تمت الموافقة عليه مؤخرًا للمؤسسة الدولية للتنمية، وهو صندوق البنك الدولي لأفقر الفئات، والذي سيستمر من يوليو 2020 إلى يونيو 2023. وسيلبي تمويل التنمية هذا احتياجات التنمية طويلة الأجل لكليهما. السكان، تكملة للاستجابات الإنسانية ، وستساهم أيضًا في جهود الوقاية وبناء القدرة على الصمود في بلدان الأصل.

هناك أيضًا تركيز متزايد على القضايا المتعلقة بالنزوح القسري والتحركات المختلطة وانعدام الجنسية من جانب الجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومجموعة شرق إفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. يمكن أن تلعب هذه الجهات الفاعلة دورًا مهمًا في معالجة الأسباب الهيكلية للنزوح وانعدام الجنسية، وفي تسهيل الاستجابات المنسقة على المستوى الإقليمي.

مع استمرار تأثر العمليات بالوضع غير المسبوق لـكوفيد19- وآثاره المحتملة، من المتوقع أن يتأثر الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأمني بشكل عام بشكل سلبي. قد يسهم ما سبق، مقرونًا بعدم الاستقرار الاجتماعي والأمني والسياسي، في زيادة الحركات بحثًا عن اللجوء والحركات الثانوية في المنطقة وخارجها، نتيجة لأنظمة اللجوء المقيدة، ونقص الفرص الاجتماعية والاقتصادية وآفاق الحلول الدائمة.

الجدول 3 • المتطلبات المالية لأبرز الأنشطة في العام 2021 في منطقة الشرق والقرن الأفريقي | دولار أميركي

22.94 مليون دولار أمريكي

البلد	الميزانية المطلوبة
أثيوبيا	11,208,356
رواندا	8,000,000
الصومال	2,323,065
السودان	811,362
المجموع	**22,942,773**

ضمن مبلغ 11.2 مليون دولار المخصصة لإثيوبيا، تم ادراج متطلبات 4 مليون دولار التي تم تسليط الضوء عليها للاجئين الإريتريين في منطقة تيغراي في نداء إثيوبيا لحالة الطوارئ.

البلد / النشاط	الميزانية المطلوبة
أثيوبيا	11,208,356
المساعدة النقدية	5,498,356
التواصل مع المجتمعات	200,000
التنسيق لتعزيز الوصول إلى اللجوء والمساعدة القانونية والمادية	400,000
خدمات التعليم	970,000
تعزيز التواصل وتقديم الخدمات في المواقع النائية	400,000
لم شمل الأسرة	630,000
تعزيز حماية الطفل	910,000
دعم معالجة الحالات	600,000
مع آليات الوقاية الكافية من فيروس كوفيد19-	700,000
أنشطة كسب العيش	900,000
رواندا	8,800,000
تحصيل الوصول إلى المساعدة القانونية وسبل الإنتصاف القانونية	86,000
صقل إدارة وتنسيق المخيمات	43,000
تعزيز التسجيل المدني وتوثيق الأحوال المدنية	43,000
تعزيز التعبئة المجتمعية وتوسيع نطاقها	86,000
توطيد العلاقات مع المانحين وتعزيز جهود حشد الموارد	25,800
تحسن الأمن الغذائي	2,580,000
تحسن الوضع الصحي للسكان	1,290,000

زيادة مستوى الوثائق الفردية	43,000
تحسين الخدمات اللوجستية والإمداد لتلبية الإحتياجات التشغيلية	301,000
حماية أفضل للموارد الطبيعية والبيئة المشتركة	25,800
تحسين الحالة الغذائية	86,000
تعزيز وتحسين إدارة العمليات والتنسيق والدعم	688,000
تعزيز التعايش السلمي مع المجتمعات المحطية	86,000
تعزيز الوصول الأمثل الى التعليم	86,000
تعزيز الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية	43,000
تعزيز إمكانية وصول السكان لموارد الطاقة	86,000
تمتع السكان بالاحتياجات الأساسية والمنزلية الكافية	602,000
تحسين ظروف الصرف الصحي و النظافة	258,000
تحقيق امكانية اعادة التوطين	86,000
تحقيق امكانية العودة الطوعية	25,80
تعزيز حماية الأطفال	258,000
تحسن الموقف العام تجاه الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية	51,600
تحسين مستوى التسجيل و تحديد السمات او المحافظة عليه	86,000
تحسين ظروف الإستقبال	86,000
تقليل مخاطر للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وتحسين مستوى التصدي له	258,000
تحسين الإعتماد على الذات وسبل العيش	258,000
تعزيز الخدمات للأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة	86,000
إنشاء المآوي والبنية التحتية وتحسينها وصيانتها	860,000
زيادة إمدادات المياه الصالحة للشرب والحفاظ عليها	86.000

الصومال

2,323,055

المساعدة النقدية	300,000
التواصل مع المجتمعات	100,000
لتنسيق لتعزيز الوصول إلى اللجوء والمساعدة القانونية والمادية	50,000
خدمات التعليم	529,495
تعزيز التواصل وتقديم الخدمات في المواقع النائية	207,160
دعم معالجة الحالات	136,400
أنشطة كسب العيش	1,000,000

السودان

811,362

التواصل مع المجتمعات على طول الطرق	160,000
خدمات التعليم, التدريب المهني، دعم الأسر الحاضنة	439,362
تعزيز التواصل وتقديم الخدمات في المواقع النائية	82,000
تقديم المساعدة النقدية	130,000

مجموع **22,942,773**

© UNHCR / P. HORTON

منطقة شمال إفريقيا

تستمر التدفقات المختلطة غير النظامية في التأثير على بلدان شمال إفريقيا حيث استمرت التحركات إلى شمال إفريقيا وداخل بلدان شمال إفريقيا وأوروبا في عام 2020. وفاقمت جائحة كوفيد19- من ضعف الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في التحركات المختلطة. وأدت القيود المفروضة على التنقل وسياسات إدارة الحدود الأكثر صرامة إلى الحد من الوصول إلى الحماية الدولية للأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية، بينما ساهمت في التأخير في عمليات الإنزال على اليابسة وأحيانًا الوصول إلى أولئك الذين تم إنزالهم. معظم الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية والذين شاركوا في هذه الحركات كانوا من الرجال، لكن النساء والأطفال يشكلون ما يقرب من 22% من السكان.

منحت طالبة لجوء نيجيرية سكنا مؤقتا في صفاقس، على الساحل الغربي لتونس، بعد أن تم إنقاذها في البحر في مايو 2020.

لا تزال المخاطر المرتبطة بالاتجار والتهريب، وزيادة كراهية الأجانب، والاحتجاز، وعمليات الإبعاد، والوصول إلى بر الأمان أثناء الإنزال، والوصول إلى أولئك الذين تم إنزالهم بعد الإنقاذ أو الاعتراض في البحر مشكلة في العديد من بلدان شمال إفريقيا والتي تفاقمت بسبب التدابير التي تم وضعها لاحتواء الوباء. يتعرض الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والملفات الشخصية المتنوعة مثل الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص من ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسية المختلفة لمخاطر حماية إضافية.

في عام 2020 ، عززت المفوضية التنسيق والدعوة المشتركة مع الشركاء بشأن الحاجة إلى دعم مبدأ عدم الإعادة القسرية، وتحديد بدائل للاحتجاز، وتحسين التنسيق بشأن إجراءات الإنزال. بدأت المفوضية مشروعين بحثيين حول التواصل مع المجتمعات والوصول إلى حق اللجوء والحماية للضحايا والأشخاص المعرضين لخطر الاتجار بهم واستغلالهم وإساءة معاملتهم في شمال إفريقيا، مع تطوير برنامج تعليمي حول الاتجار بالأشخاص وتهريبهم. استمرت العمليات التي تتلقى تحركات مختلطة في دعم أنشطة التسجيل وتحديد وضع اللاجئ وإعادة التوطين والإجلاء. كما بُذلت جهود كبيرة في مجال رصد الاحتجاز ومساعدة الأفراد المحتاجين إلى الحماية الدولية من خلال التدخلات القائمة على النقد والمجتمعية. وتتواصل الجهود لتشجيع جميع البلدان على تعزيز قدرات الإنقاذ في البحر وإجراءات ما بعد الإنزال.

في مصر، كان معظم اللاجئين وطالبي اللجوء يعانون من ضعف شديد للغاية بالأصل قبل اندلاع وباء كوفيد19-، عندما واجهت سبعة من كل عشرة أسر لاجئة في مصر صعوبات في تلبية احتياجاتها الأساسية. وقد تفاقمت مستويات ضعف اللاجئين بسبب الأثر الاجتماعي والاقتصادي للوباء. تهدف المفوضية إلى تعزيز دعمها من خلال المساعدة النقدية، ودعم التعليم للأطفال اللاجئين، ودعم الأسر الحاضنة. وفي ليبيا، أثرت القيود المرتبطة بفيروس كورونا بشكل كبير على أسر اللاجئين الضعيفة أصلًا، حيث تعتمد العائلات على الدخل النقدي من مصادر غير رسمية. بسبب حظر التجول والقيود المفروضة على التنقل، لم يتمكن الكثير من العمل. عززت المفوضية وصولها إلى اللاجئين وأطلقت أيضًا برنامجًا مشتركًا جديدًا مع برنامج الأغذية العالمي لتوفير سلال غذائية طارئة تستهدف 10،000 لاجئ وطالب لجوء ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

من خلال عمليات التحقق المنتظمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن 15% من اللاجئين وطالبي اللجوء لا يقيمون في البلد الذي وصولوا إليه أول مرة. داخل هذه المنطقة، ترجع التحركات الثانوية إلى مجموعة متنوعة من الأسباب المتعلقة بخصائص اللاجئين وطالبي اللجوء؛ أو عدم كفاية المساعدة والخدمات و / أو الحقوق داخل بلدان الوصول الأولى. نتيجة لذلك، يخاطر الأشخاص بمواصلة رحلتهم بشكل غير منتظم نحو دولة أخرى في شمال إفريقيا وخارجها. بالنسبة لبعض بلدان اللجوء الأول، تكون النسبة أعلى بكثير.

بالنسبة للكثيرين أثناء التنقل، تعد شمال إفريقيا هي الوجهة المقصودة. بالنسبة للآخرين، تمثل شمال إفريقيا مركزًا للعبور لمحاولة القيام برحلات خطرة للوصول إلى جزر الكناري أو عبر البحر الأبيض المتوسط للوصول إلى جنوب أوروبا. هذه الحركات المختلطة ليست أحادية الاتجاه. ينتقل العديد من طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين أيضًا إلى بلدان أخرى في منطقتهم الأصلية حيث توجد اتفاقيات تنقل إقليمية. في حين أن التحركات المختلطة إلى ليبيا قد تكون قد انخفضت بسبب زيادة الصراع داخل ليبيا، وإغلاق الحدود وغيرها من الإجراءات التي تم تنفيذها للحد من انتشار جائحة كوفيد19-، تشير تقارير المراقبة المختلفة إلى أن عدد الأشخاص المتنقلين لم يتضاءل بشكل كبير، على الرغم من أنه قد يستغرق الوصول إلى المغرب أو الجزائر أو تونس أو ليبيا مزيدًا من الوقت.*

خلال عام 2020، كان 54% من الأشخاص الذين غادروا عن طريق البحر من دول شمال إفريقيا من مواطني هذه البلدان. علاوة على ذلك، تشير إحصاءات اللجوء إلى أنه في 2017-2019 ، طلب ما يقرب من 108،200 مواطن من دول شمال إفريقيا اللجوء في منطقة الاتحاد الأوروبي +. يمثل هذا حوالي 5% من إجمالي الطلبات. في نفس الإطار الزمني، من بين 78،600 قرار ابتدائي تم اتخاذه بشأن طلبات اللجوء المقدمة من مواطني دول شمال إفريقيا، تم منح 15% الحماية الدولية.*

استنادًا إلى بيانات يوروستات

المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة، فيروس كوفيد 19- والتحركات السكانية المختلطة: الديناميكيات الناشئة والمخاطر والفرص، مايو 2020

المفوضية ومركز الهجرة المختلط، في هذه الرحلة، لا أحد يهتم إن عشت أو مت، يوليو 2020

الجدول 4 • المتطلبات المالية لأبرز الأنشطة في العام 2021 في منطقة شمال إفريقيا | دولار أميركي

26 مليون دولار أمريكي

البلد	الميزانية المطلوبة
الجزائر	627,662
مصر	2,184,017
ليبيا	19,263,446
موريتانيا	526,444
المغرب	1,373,094
تونس	2,095,864
المجموع	**26,070,527**

الجزائر	627,662
توفير/ دعم الحصول على الرعاية الصحية الأولية	70,000
المساعدة النقدية (المساعدات النقدية متعددة الاغراض بما في ذلك إحتياجات النظافة والصرف الصحي)	122,662
توفير تعليم الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي	50,000
تطوير وتعزيز القانون والسياسات	10,000
إنشاء آلية الإحالة	60,000
تقليل مخاطر للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وتحسين مستوى التصدي له	30,000
تقليص المخاطر المتعلقة بالاعتقال وزيادة حرية التنقل	15,000
تحسين الإعتماد على الذات وسبل العيش	10,000
تعزيز الخدمات للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (الإرشاد النفسي والإجتماعي والدعم)	40,000
إنشاء المآوي والبنية التحتية وتحسينها وصيانتها	90,000
التوظيف والتكاليف المرتبطة به	130,000

مصر	2,184,017
الإحتياجات الأساسية والخدمات الأساسية	714,000
تمكين المجتمع	217,660
التربية	320,512
تسجيل	285,000
التوظيف والتكاليف المرتبطة به (ABOD)	646,845

ليبيا	19,263,446
توزيع المساعدة النقدية الطارئة على الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية والذين تم إطلاق سراحهم من مراكز الاحتجاز والمساعدة النقدية للاجئين المعرضين للخطر في المناطق الحضرية	997,631
توسيع نطاق الحماية المجتمعية وأنشطة التوعية، ورصد الحماية، والوقاية والتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وحماية الطفل (بما في ذلك الأنشطة في إطار مبادرة مخطط المفوضية واليونيسيف) والتواصل مع المجتمعات	3,355,044
رحلات الإجلاء الإنساني إلى النيجر ورواندا ودول أخرى	1,445,954
(CRI) شراء وتوزيع مواد الإعانة الأساسية	496,704
توفير الخدمات الصحية الأولية وخدمات الصحة النفسية وشراء الأدوية	1,611,208
توفير طرود غذائية جاهزة للاجئين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي	2,500,000
تقديم الخدمات والمساعدة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الذين تعنى بهم المفوضية	302,858
التسجيل وتحديد وضع اللاجئ وإصدار الوثائق	1,750,970
إنشاء المآوي والبنية التحتية وتحسينها وصيانتها	334,537
التوظيف والتكاليف المرتبطة به (ABOD)	6,468,540
موريتانيا	526,444
تحسين الوصول إلى وجودة إجراءات تحديد وضع اللاجئ	213,814
تحسين مستوى التسجيل و تحديد السمات او المحافظة عليه	37,440
والتوظيف والتكاليف المرتبطة به (ABOD)	275,190
المغرب	1,373,094
المساعدة النقدية للاجئين الضعفاء	200,000
خدمات التعليم للأطفال اللاجئين، والتدريب المهني للاجئين	150,000
تعزيز التواصل والمساعدة وتقديم الخدمات(بشكل مباشر أو من خلال الشركاء)	
(الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، طعام، مأوى)	60,000
لم شمل الأسرة	30,000
سبل العيش	123,964
التوظيف والتكاليف المرتبطة به (ABOD)	809,130
تونس	2,095,864
تحسين الوصول إلى الأراضي التونسية وتقليل مخاطر الإعادة القسرية (تحديد السمات و تقديم المشورة والمناصرة والتدريب)	150,000
تقديم المساعدة النقدية للاحتياجات الأساسية والمنزلية	243,000
تحسين ظروف الإستقبال (المأوى المؤقت، الدعم النفسي والإجتماعي)	577,707
التوظيف والتكاليف المرتبطة به (ABOD)	1,125,157
المجموع	**26,070,527**

© UNHCR / M. ROTUNNO

يروي طالبو اللجوء، الذين قد سمح لهم أخيراً النزول في لامبيدوسا، لمسؤول المفوضية تجربتهم المؤلمة خلال رحلتهم إلى أوروبا عبر ليبيا.

منطقة جنوب أوروبا

يواصل اللاجئون والمهاجرون محاولة استخدام طرق مختلفة، وأحيانًا أكثر خطورة للوصول إلى أوروبا. ومع ذلك، انخفض عدد الوافدين إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط* وطرق جزر الكناري المسجلة في عام 2020 بنسبة 23% مقارنة بعام 2019. ويرجع ذلك جزئيًا إلى التدابير المؤقتة التي تقيد الوصول إلى الأراضي أو إغلاق الحدود في سياق فيروس كورونا العالمي.

تشمل طرق البحر الأبيض المتوسط (شرقًا: إلى اليونان وقبرص،وسطًا: إلى إيطاليا ومالطا، وغربًا: إلى البرالرئيسي والجيوب الإسبانية)

فيما يتعلق بطرق وسط وغرب البحر الأبيض المتوسط*، وصل حوالي 55،300 شخص إلى إيطاليا ومالطا وإسبانيا عن طريق البر أو البحر في عام 2020، وهو ما يمثل زيادة إجمالية قدرها 24% مقارنة بعام 2019. وقد تضاعف عدد الوافدين عن طريق البحر إلى إيطاليا ثلاث مرات تقريبًا في عام 2020 عند المقارنة حتى عام 2019، يمثلون ما يقرب من 64% من إجمالي الوافدين عن طريق البحر عبر البحر الأبيض المتوسط إلى إيطاليا ومالطا وإسبانيا في عام 2020. كما تغير تكوين الجنسيات بشكل كبير حيث شكل التونسيون أكبر مجموعة من الوافدين عن طريق البحر إلى إيطاليا في الأشهر الأخيرة. انخفض عدد الوافدين إلى إسبانيا ومالطا عبر هذين الطريقين في عام 2020 مقارنة بعام 2019. وفي إسبانيا على وجه الخصوص، انخفض عدد الوافدين عبر طريق غرب البحر الأبيض المتوسط (عن طريق البحر والبر ، باستثناء طريق جزر الكناري) بنسبة 37% *. ومع ذلك، في عام 2020، وصل ما مجموعه 23023 فردًا إلى جزر الكناري عبر طريق المحيط الأطلسي، وهو ما يمثل زيادة كبيرة (ما يقرب من 8 مرات) مقارنة بعام 2019.

يشمل طريق وسط البحر الأبيض المتوسط الوافدين عن طريق البحر إلى إيطاليا ومالطا. ويشمل طريق غرب البحر الأبيض المتوسط الوافدينعن طريق البحر والبر إلى إسبانيا، باستثناء جزر الكناري

يشمل هذا العدد الوافدين عن طريق البر إلى إسبانيا والذين بلغوا 6،345 في عام 2019 و 1،535 في عام 2020.

من بين أولئك الذين يعبرون إلى أوروبا من ليبيا، كان ثلثهم تقريبًا في حاجة إلى الحماية الدولية، استنادًا إلى بيانات يوروستات للحماية الدولية الممنوحة في أوروبا في عام 2019. بالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن يحتاج الأشخاص الآخرون الذين يستخدمون هذا الطريق إلى حماية مؤقتة أو لديهم نوع آخر محدد. احتياجاتهم في ضوء ظروفهم الشخصية أو تجاربهم أثناء الرحلة، بما في ذلك في ليبيا. ومن بين هؤلاء ضحايا الاتجار والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس أو الأطفال غير المصحوبين بذويهم. اعتبارًا من منتصف العام، شكل الأطفال ربع إجمالي الوافدين إلى أوروبا من ليبيا، وكان ما يقرب من 90% منهم غير مصحوبين بذويهم.

تظل ظروف الاستقبال والقدرة على اللجوء في دول الخط الأول تحت ضغط شديد. لا تزال هناك تحديات كبيرة في تلبية الاحتياجات الأساسية للوافدين بكفاءة ومعالجة طلبات اللجوء الخاصة بهم لضمان التعرف بسرعة على أولئك الذين لا يحتاجون إلى حماية دولية وإعادتهم كوسيلة لتثبيط المزيد من الوافدين من أولئك الذين لا يحتاجون إلى الحماية الدولية. زادت جائحة كوفيد19- من تفاقم الوضع نظرًا لصعوبة تنفيذ قواعد التباعد الجسدي الضرورية والتدابير الوقائية الأخرى في مراكز الاستقبال، وبعضها مكتظ بشدة. كما أُجبرت الدول أيضًا على تكييف إجراءاتها الوطنية للإنزال، ووضع مساحات للحجر الصحي في البر والبحر، كما هو الحال في إيطاليا. كما استمر عدم وجود استجابة أوروبية منسقة لعمليات الإنقاذ في البحر والإنزال في طرح تحديات خطيرة، وزيادة المخاطر المرتبطة بعبور وسط وغرب البحر الأبيض المتوسط. ستواصل المفوضية الدعوة لتعزيز قدرات البحث والإنقاذ في غرب ووسط البحر الأبيض المتوسط، ورفع الحواجز الإدارية أمام المنظمات غير الحكومية للقيام بعمليات البحث والإنقاذ أو لنزول السفن التجارية إلى أماكن آمنة ودون تأخير.

ستعزز المفوضية رصد ظروف الاستقبال عند نقاط الدخول، وملفات تعريف الأفراد واحتياجات الحماية المحتملة (أي بلد المغادرة، والجنسية، والعمر، والجنس، والاحتياجات الخاصة) لضمان جمع البيانات وتبادلها في الوقت المناسب وبشكل دقيق داخليًا وخارجيًا لتعزيز عملية صنع القرار والدعوة والحماية فيما يتعلق بهذه الحركات المختلطة. ستساعد

هذه المشاركة إيطاليا ومالطا وإسبانيا على تحسين تحديد الأشخاص الذين قد يحتاجون إلى الحماية الدولية، والعمل مع الشركاء لتعزيز تحديد وإحالة الأطفال غير المصحوبين بذويهم وضحايا الاتجار وغيرهم ممن قد يحتاجون إلى حماية مؤقتة أو لديهم احتياجات محددة أخرى. وستواصل المفوضية دعم تحسين ظروف الاستقبال، وخاصة لتمكين الأشخاص الذين تعنى بهم من الامتثال للتدابير الصحية. وسيولى اهتمام خاص لضمان بدائل للاحتجاز وتسهيل الوصول إلى إجراءات اللجوء. كما ستدعم البلدان في تعزيز قدرة وشروط الاستقبال، وتعزيز إجراءات اللجوء العادلة والفعالة لضمان الوصول إلى سبل الحماية الدولية للمحتاجين، وسلامة المجتمعات المضيفة، وضمان إجراءات العودة الفعالة لأولئك الذين يتبين أنهم لا يحتاجون إلى الحماية الدولية. تواصل المفوضية الدعوة إلى استجابة شاملة وجيدة الإدارة لمعالجة التحركات المختلطة، بما في ذلك آلية إنزال إقليمية يمكن التنبؤ بها مبنية على نهج مشترك وأكثر تنسيقاً للبحث والإنقاذ والإنزال على أساس التضامن وتقاسم المسؤولية، على النحو المنصوص عليه فيميثاق الاتحاد الأوروبي المقترح بشأن الهجرة واللجوء.

في إيطاليا ومالطا وإسبانيا، ستواصل المفوضية تركيز جهودها على دعم أولئك الذين يصلون عن طريق البحر وضمان قدرتهم على الوصول بسهولة إلى المعلومات ذات الصلة بنظام اللجوء والخدمات المتاحة بلغة يمكنهم فهمها. ستعمل المفوضية أيضًا مع طالبي اللجوء بطريقة تراعي السن والجنس والتنوع من خلال تعزيز المشاركة، وضمان أخذ أصواتهم في الاعتبار في آليات الاتصال لتوجيه ملاحظاتهم واقتراحاتهم بشأن الخدمات المتلقاة. ستواصل المفوضية أيضًا العمل مع الشركاء الحكوميين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لتعزيز حماية الطفل، فضلًا عن الحد من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والتصدي له، بما في ذلك من خلال تسهيل وصول الناجين إلى الخدمات متعددة القطاعات.

الجدول 5 • المتطلبات المالية لأبرز الأنشطة في العام 2021 في منطقة جنوب أوروبا | دولار أميركي

5,8 مليون دولار أمريكي

البلد	الميزانية المطلوبة
إيطاليا	3,000,000
مالطا	1,000,000
إسبانيا	1,300,000
الأنشطة الإقليمية	500,000
المجموع الإجمالي	**5,800,000**

البلد / النشاط	الميزانية المطلوبة
إيطاليا	3,000,000
التواصل مع المجتمعات	500,000
تجميع البيانات وتحليلها	200,000
دعم إجراءات اللجوء العادلة والفعالة	800,000
دعم تحسين الوصول إلى خدمات الحماية	1,000,000
دعم لتوفير ظروف إستقبال مناسبة	500,000
مالطا	1,000,000
التواصل مع المجتمعات	200,000
تجميع البيانات وتحليلها	50,000
دعم إجراءات اللجوء العادلة والفعالة	300,000
دعم تحسين الوصول إلى خدمات الحماية	225,000
دعم لتوفير ظروف إستقبال مناسبة	225,000
إسبانيا	1,300,000
التواصل مع المجتمعات	150,000
تجميع البيانات وتحليلها	50,000
دعم إجراءات اللجوء العادلة والفعالة	500,000
دعم تحسين الوصول إلى خدمات الحماية	600,000
الأنشطة الإقليمية	500,00
المناصرة	330,000
تجميع البيانات وتحليلها	170,000
المجموع	**5,800,00**

مكتب المبعوث الخاص للوضع في وسط البحر الأبيض المتوسط

في عام 2021، سيستمر مكتب المبعوث الخاص في:

- دعم المكاتب الإقليمية والمكاتب على مستوى البلدان في تطوير ومراجعة وتنفيذ استراتيجيات وطنية وعبر إقليمية / عبر الحدود متسقة ومنسقة بشأن الحماية في سياق التحركات المختلطة. سيساعدهم مكتب المبعوث الخاص في التواصل وجهود حشد التأييد، وتعبئة الموارد، وجمع البيانات وتحليلها فيما يتعلق بحماية اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية، وكذلك دوافع ومخاطر الرحلات الخطرة، بما في ذلك التحركات الثانوية. كما سيمثل المكتب في عدد من المنتديات الرئيسية المتعلقة بإدارة التحركات المختلطة.

- تقديم المشورة والدعم في تطوير المبادرات المبتكرة القائمة على الطرق بشأن الأولويات الرئيسية، مثل الإنقاذ في البحر والإنزال، ولم شمل الأسرة، والمسارات التكميلية، وحماية الأطفال غير المصحوبين ببالغين والشباب المهجرين، والحد من الاتجار بالأشخاص والتصدي له ، بما يتماشى مع نهج الميثاق العالمي بشأن اللاجئين والتوجهات الاستراتيجية للمفوضية. وعلى وجه الخصوص، سيضمن مكتب المبعوث الخاص التنسيق عبر الأقاليم وتسهيل مشروع التعلم المباشر والمشاركة ومكونه لم شمل الأسر

- اقتراح أنشطة برنامجية للمكاتب الإقليمية التابعة للمفوضية وأصحاب المصلحة الخارجيين متى يمكن لذلك أن يساهم في تعزيز الحماية على طول طرق وسط وغرب البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك من خلال تفادي الرحلات الخطرة (بما في ذلك التحركات الثانوية) كما سيساعد المكاتب القطرية التابعة للمفوضية لضمان الأداء الفعال للأنشطة المشتركة بين المكاتب، مثل آليات عبور الطوارئ الحالية / المستقبلية من خلال فريق العمل الحالي أو اجتماعات التنسيق الأخرى المخصصة اللازمة لمعالجة الحوادث الخطيرة.

الجدول 6 • **المتطلبات المالية لأبرز الأنشطة في العام 2021**

مكتب المبعوث الخاص | دولار أميركي

1.98 مليون دولار أمريكي

البلد / النشاط		الميزانية المطلوبة
تونس		1,175,000
تكاليف الإدارة والتنسيق	900,000	
إدارة البيانات	275,000	
الأنشطة الإقليمية		805,000
دعم مكاتب المفوضية (لم شمل الأسرة، التواصل مع المجتمعات، المناصرة)	805,000	
مجموع		**1,980,000**

الجدول 7 • المتطلبات المالية العامة لأبرز الأنشطة

حسب المنطقة /البلد | دولار أميركي

أوروبا		5,800,000
إيطاليا	3,000,000	
مالطا	1,000,000	
الأنشطة الإقليمية	500,000	
إسبانيا	1,300,000	
شرق إفريقيا والقرن الإفريقي		22,942,773
أثيوبيا	11,208,356	
رواندا	8,600,000	
الصومال	2,323,055	
السودان	811,362	
شمال إفريقيا		26,070,527
الجزائر	627,662	
مصر	2,184,017	
ليبيا	19,263,446	
موريتانيا	526,444	
المغرب	1,373,094	
تونس	2,095,864	
غرب ووسط إفريقيا		43,291,200
بوركينا فاسو	2,900,000	
تشاد	2,980,000	
كوت ديفوار	1,000,000	
مالي	4,900,000	
الكاميرون	4,707,600	
السنغال	500,000	
النيجر	7,945,000	
نيجيريا	10,558,600	
الأنشطة الإقليمية	7,800,000	
مكتب المبعوث الخاص		1,980,000
الأنشطة الإقليمية	805,000	
تونس	1,175,000	
المجموع الإجمالي		**100,084,500**

الرسم البياني 5 • **المتطلبات المالية الشاملة لأبرز الأنشطة حسب المنطقة /البلد | دولار أميركي**

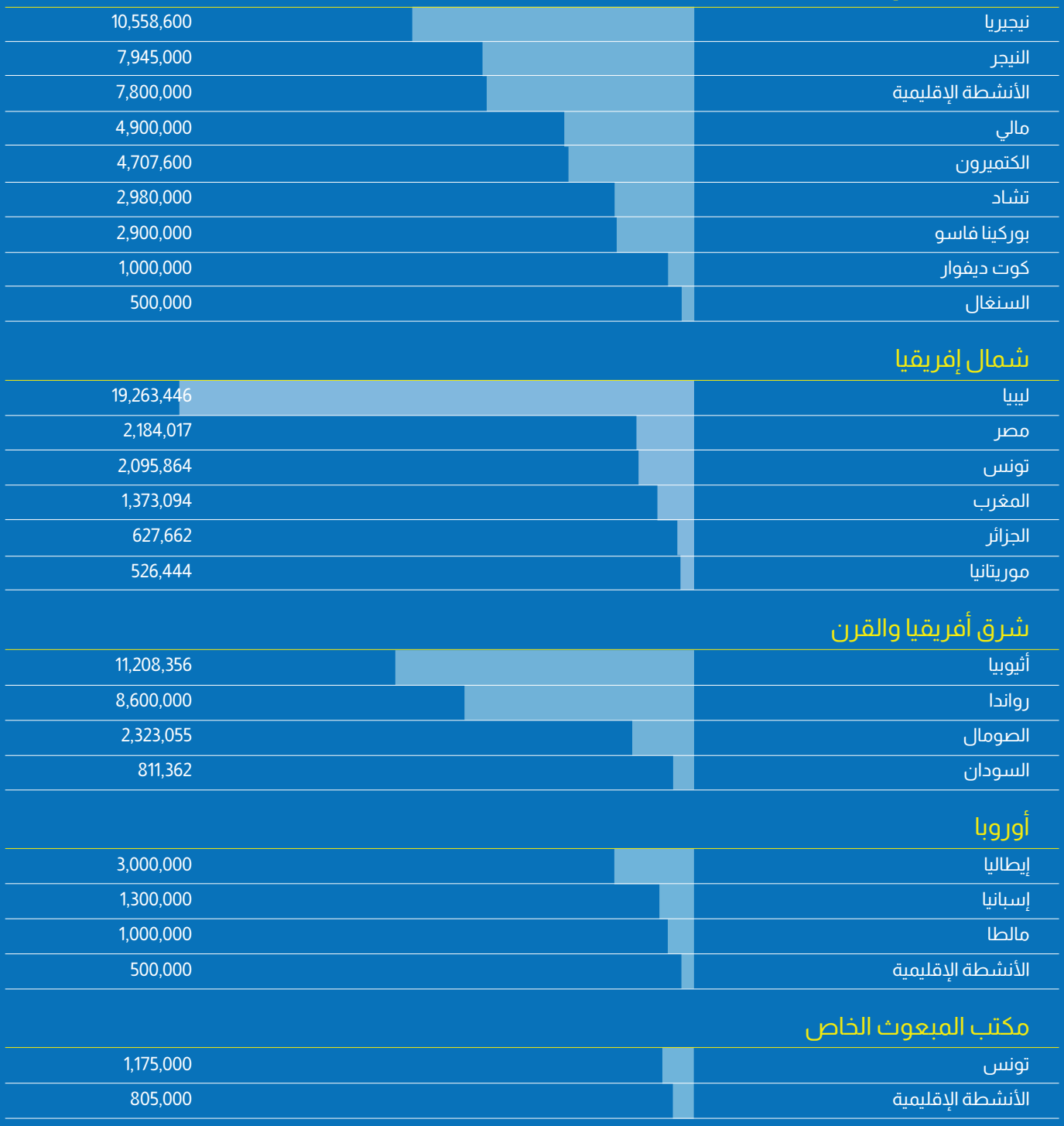

تعرب المفوضية عن امتنانها للدعم الحيوي الذي قدمه المانحون الذين ساهموا في وضع وسط البحر الأبيض المتوسط في عام 2020 وكذلك أولئك الذين ساهموا في برامج المفوضية بأموال مخصصة جزئيا وغير مخصصة. وقد استفادت المفوضية من هذه الأموال لتغطية الأنشطة ذات الأولوية التي تعاني من نقص التمويل، مما يتيح تقديم مساعدة مهمة للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية.

مساهمات غيرمخصصة[1] | دولار أمريكي

السويد 88.2 مليون | **مانحون من القطاع الخاص إسبانيا** 83.4 مليون | **المملكة المتحدة** 45.7 مليون | النرويج 41.4 مليون | **مانحون من القطاع الخاص جمهورية كوريا** 41.3 مليون | **مانحون من القطاع الخاص اليابان** 40.1 مليون | **هولندا** 36.1 مليون | **الدنمارك** 34.6 مليون | **ألمانيا** 25.9 مليون | **اليابان** 23.8 مليون | **مانحون من القطاع الخاص إيطاليا** 20.2 مليون | **مانحون من القطاع الخاص السويد** 18.3 مليون | **سويسرا** 16.4 مليون | **فرنسا** 14 مليون | **مانحون من القطاع الخاص الولايات المتحدة الأمريكية** 10.8 مليون | **ايطاليا** 10.6 مليون أستراليا | النمسا | أذربيجان | بلجيكا | بلغاريا | كندا | كوستاريكا | إستونيا | فنلندا | الكرسي الرسولي | أيسلندا | اندونيسيا | أيرلندا | الكويت | ليختنشتاين | ليتوانيا | لوكسمبورغ | مالطا | المكسيك | موناكو | الجبل الأسود | المغرب | نيوزيلندا | بيرو | الفلبين | البرتغال | قطر | جمهورية كوريا | الاتحاد الروسي | السعودية | صربيا | سنغافورة | سلوفاكيا | جنوب إفريقيا | سري لانكا | تايلاند | تركيا | الإمارات العربية المتحدة | أوروغواي | مانحون من القطاع الخاص

مساهمات مخصصة جزئيا[2] | دولار أمريكي

الولايات المتحدة الأمريكية 353.3 مليون | **مانحون من القطاع الخاص أستراليا** 13.1 مليون | **المملكة المتحدة** 13.1 مليون | **كندا** 9.1 مليون | **ألمانيا** 6.7 مليون | **السويد** 5.7 مليون | **مانحون من القطاع الخاص ألمانيا** 3.3 مليون | **سويسرا** 2.9 مليون | **مانحون من القطاع الخاص جمهورية كوريا** 2.6 مليون | **فرنسا** 2.5 مليون | **فنلندا** 2.2 مليون | **مانحون من القطاع الخاص لبنان** 2.1 مليون | **مانحون من القطاع الخاص الولايات المتحدة الأمريكية** 2.1 مليون

التشيك | الدنمارك | أيسلندا | الهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد) | المنظمة الدولية للهجرة | أيرلندا | إيطاليا | اليابان | الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة | ليختنشتاين | لوكسمبورغ | مالطا | المغرب | هولندا | نيوزيلندا | النرويج | جمهورية كوريا | الاتحاد الروسي | سلوفينيا | صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام | صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري | برنامج الغذاء العالمي | مانحون من القطاع الخاص

المساهمات المخصّصة

مساهمة أوروبية | إيطاليا | النمسا | التعليم لا يمكن أن ينتظر | هولندا | سويسرا | الدنمارك | فرنسا | أفغانستان | المنطقة الاقتصادية الأوروبية | المملكة المتحدة | اليابان | إسبانيا | النرويج | لوكسمبورغ | موناكو | كندا

ومن المانحين من القطاع الخاص:

UNO-Fluechtlingshilfe | يونيليفر (المملكة المتحدة) | رابطة العالم الإسلامي | جمعيات قديسي الأيام الأخيرة الخيرية | الإغاثة المصورة اشركة البيع بالتجزئة السريع (UNIQLO) | مؤسسة العالم الذي نريده | مصرف باريس الوطني باريباس

1. يتيح التمويل غير المخصص، وهي مساهمة دون قيود على استخدامها، للمفوضية لاعتماد أفضل السبل للوصول إلى اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية، الذين هم في أمس الحاجة للمساعدة والأكثرعرضة للخطر. ويتم عرض المبلغ الإجمالي للمساهمة عندما يساهم المانح بمبلغ 10 ملايين دولار أو أكثر.
المنهجية: يتم تخصيص التمويل غير المخصص وإعادة تخصيصه عدة مرات خلال العام للسماح للمفوضية بتمويل الأنشطة ذات الأولوية. يتضمن هذا التحديث للتمويل تخصيصًا إرشاديًا للأموال لتمثيل الموارد المتاحة للوضع. يتم الجمع بين المساهمات المخصصة للوضع في وسط البحر الأبيض المتوسط مع تخصيص إرشادي للمساهمات المخصصة جزئيا والغير المخصصة المدرجة أعلاه. يحترم هذا التخصيص مستويات مختلفة من التخصيص. تتعلق التعديلات بتكاليف دعم البرنامج.

2. نظرًا لتخصيصها في منطقة أومنطقة فرعية أوبلد أوموضوع ذي صلة، فإن المساهمات الأخرى المخصصة جزئيا والمدرجة هي تلك التي يمكن استخدامها للوضع في وسط البحر الأبيض المتوسط. ويتم عرض المبلغ الإجمالي للمساهمة عندما يساهم المانح بمليوني دولار أو أكثر.

UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

يستطيع كل شخص إحداث تغيير

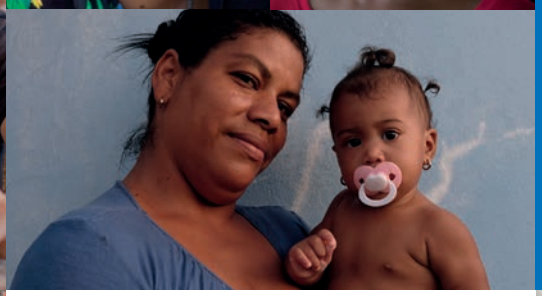

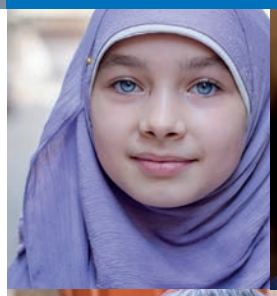

كل عمل صغير مهم

ALL PHOTOS © UNHCR

الطرق المؤدية إلى وسط وغرب البحر الأبيض المتوسط

العمل على توفير بدائل للرحلات الخطرة للاجئين

يناير 2021

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي منظمة عالمية مكرسة لإنقاذ الأرواح وحماية الحقوق وبناء مستقبل أفضل للأشخاص الذين أجبروا على الفرار من ديارهم بسبب الصراع والاضطهاد. تقود المفوضية العمل الدولي لحماية اللاجئين والمجتمعات النازحة قسرًا والأشخاص عديمي الجنسية.

تقدم المفوضية المساعدة المنقذة للحياة، وتساعد في حماية حقوق الإنسان الأساسية، وتطويرالحلول التي تضمن للأشخاص مكانًا آمنًا بمثابة الوطن حيث يمكنهم بناء مستقبل أفضل. تعمل المفوضية أيضًا على ضمان منح الجنسية للأشخاص عديمي الجنسية.

تعمل المفوضية في أكثر من 130 دولة، من خلال خبرات موضفيها لحماية ورعاية الملايين.

صورة الغلاف:
تم استقبال حوالي 200 طالب لجوء ممن تم الإفراج عنهم من مركز احتجاز زاوية النصر في ليبيا في مايو 2020 في مكتب المفوضية في السراج، طرابلس، حيث يتم تزويدهم بسلال غذائية ومستلزمات النظافة وفحوصات طبية.

© UNHCR / M. ALALEM

UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

لمزيد من المعلومات والاستفسارات،

يرجى الاتصال بـ:

DRRM
hqfr00@unhc.org
HQGARS@unhcr.org